الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمّه لخضر الوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة :العلوم التجارية

التخصص :مالية وتجارة دولية

بعنـوان:

سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات

-دراســة حالــة الجزائـــــر-

-إعداد الطالبات :

دكمــه صبـــاح

سعـدون مـــروة

تومـــي أميـــرة

-تحت إشراف الأستاذ/الدكتور:

بوشـول السعيـــــد

لجنـــة التقييـــــــــم

الإسم و اللقب	المهنة	الجامعة	الصفة
عبد الكامل بالحبيب	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	رئيسا
السعيد بوشول	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	مشرفا و مقررا
محمد الأسود	أستاذ محاضر	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي–	ممتحنا

السنة الجامعية:2021 / 2022

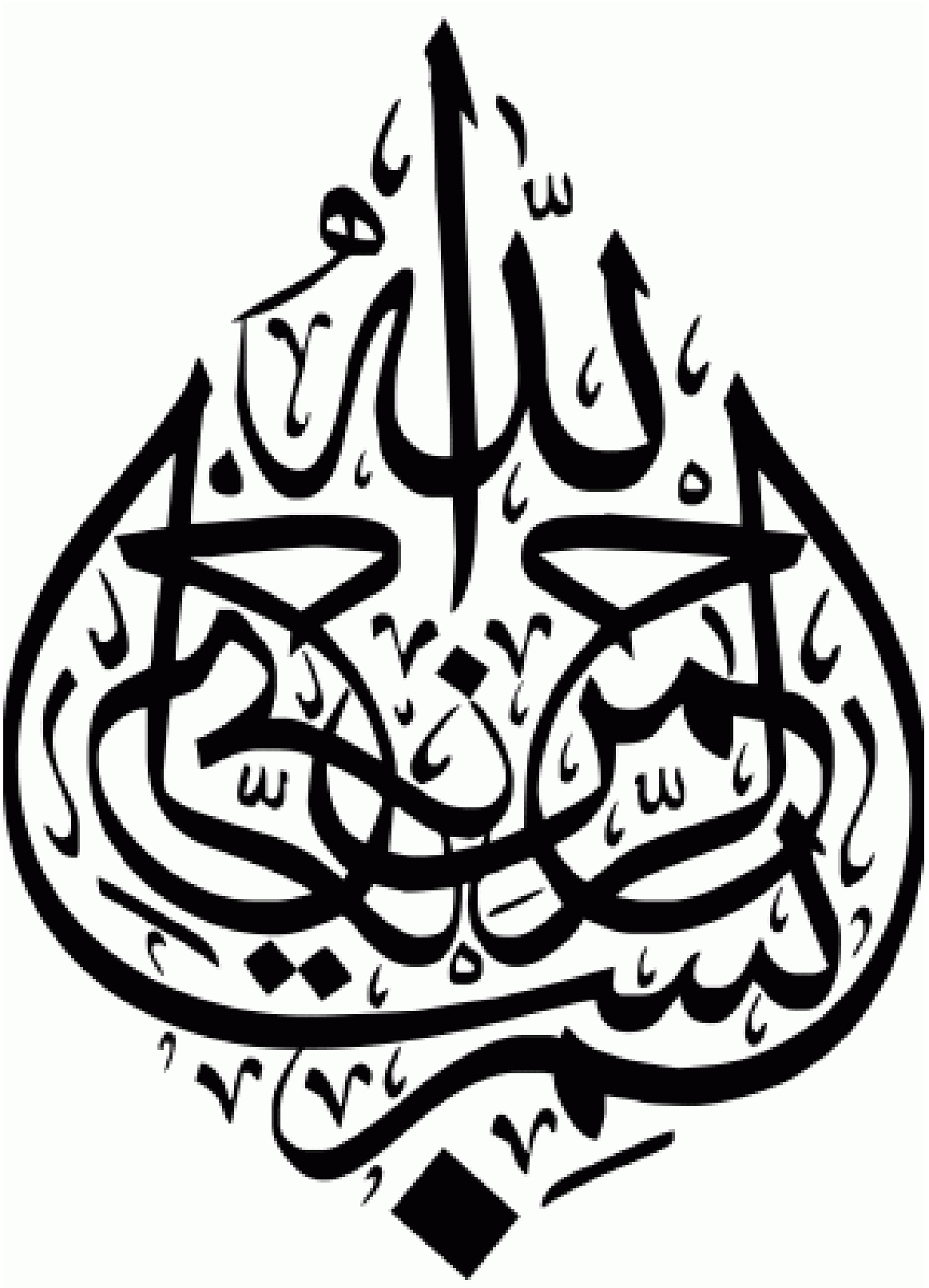

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ..الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله..الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل فاني وقبل كل شيء أهدي هذا العمل إلى محمد بن عبد الله الذي أوحي إليه بأن" إقرأ.."

فاتبعنا سبيل العلم إهتداءا بهديه وطمعا في شفاعته عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم..

إلى من قيل فيهم رضاهم من رضا الرحمن ....والداي أطال الله في عمرهما وحفظهما

إلى قرة عيني ومهجة روحي ....أخواي وأبناؤهم حفظهم الله من كل شر

إلى من قيل فيهم جيش المرء وسنده، قوة ظهري وملجئي بعد الله .....عائلتي

إلى رفقاء الروح وزملاء الدرب والعمل

إلى كل من ساعدني، ودعمني ووقف إلى جانبي.

صباح دكمه

إهـداء

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد...

فإني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل بفضله، فله الحمد أولا وأخرا..

إلى من بسمتها غايتي وما تحت أقدامها جنتي-أمي-العزيزة أطال الله في عمرها

إلى روح –أبي-الزكية الطاهرة غفر الله له

لكل عائلتي الكريمة التي ساندتني ولا تزال، وإلى رفيقات الدرب اللاتي قاسمنني لحظاته

ثم أشكر أولئك الأخيار الذين مدوا لي يد المساعدة خلال هذه الفترة، وفي مقدمتهم أستاذي المشرف على الرسالة فضيلة الأستاذ الدكتور/بوشول السعيد الذي لم يبخل علينا بجهد في مساعدتي.

و نسأل الله إن يجعله نبراسا لكل طالب علم

مروة سعدون

إهـداء

بسم الله والحمد لله والشكر لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، الحمد لله الذي بتوفيقه وتسهيل منه وصلت رحلتي الجامعية إلى نهايتها بعد تعب ومشقة...

و اهدي هذا العمل إلى من أفضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من اجلي ولم تدخر جهدا في سبيل إسعادي على الدوام-أمي الحبيبة أكال الله عمرها..

إلى صاحب الوجه الطيب والأفعال الحسنة، فلم يبخل علي طيلة حياته والدي العزيز أطال الله عمره..

إلى كل من ساندني من إخوتي الذين وقفوا بجانبي.....

و إلى حبيبة قلبي صديقتي التي كانت سندي بعد عائلتي وبعد عون الله..

أميرة تومي

شكر وعرفان

نحمد الله ونشكره ونثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه ولعظيم سلطانه على توفيقه لنا في إنجاز عمل بحثنا العلمي.

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم :من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فإنه لا يفوتني أن أتوجه بأعز وأخلص التشكرات والعرفان لأستاذنا الفاضل

الدكتور:بوشول السعيد على إشرافه لنا في هذه المذكرة وعلى ما قدمه لنا من يد المساعدة والنصائح القيمة، والتوجيهات العلمية، ولم يبخل علينا بدعمه المتواصل طول فترة إشرافه على بحثنا هذا، جازاه الله عنا كل خير وشكرا.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من كانت له يد للمساعدة في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد، بارك الله فيهم جميعا.

الملخص

في ظل ما يشهده العالم من تحرير واسع النطاق للإقتصاد والتجارة الدولية، ومت نتج عنه من ثورة تكنولوجية وتكتلات إقتصادية، والجزائر على غرار باقي دول العالم وسعيا منها للإندماج في الإقتصاد العالمي، فقد وجب عليها تنويع وترقية صادراتها بإعتبار إقتصادها يعتمد بدرجة أولى على قطاع المحروقات حيث يفوق نسبته 96 % فهي بذلك أحادية التصدير، مما يجهل إقتصادها رهينة لتقلبات وتذبذبات أسعار هذه المادة الحيوية.

ومن هذا المنطلق كثفت الدولة الجزائرية جهودها لتنويع هيكل صادراتها من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات والإستراتيجيات التي من شأنها أن تنهض بالإقتصاد الوطني والخروج من التبعية الإقتصادية للمحروقات، كما إتجهت لتدعيم وتطوير قطاعات أخرى على غرار القطاع الزراعي لما له من إمكانيات كبيرة ترشحه لتنمية ودعم الإقتصاد الوطني وتنويعه من خلال تنويع المنتجات الزراعية والتركيز على إنتاج منتجات تملك فيها الميزة التنافسية كالتمور مثلا .

الكلمات المفتاحية: الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، ترقية الصادرات، تنويع الصادرات، القطاع الزراعي.

Summary

In the light of what the world is witnessing ،of wide-scale liberation ، the economy ،and the international commerce and the resulting of technological revolution ، economic blocs ، and the fact that Algeria is different from other countries of the world ، and it 's strive to integrate into the international economy ، it had to promote and diversify its exports .Seeing as Algeria 's economy is heavily dependent on the fuel sector ، which exceeds 96% ، making it unilateral export. This in turn makes the economy a captive to the fluctuation of the prices of this vital material.

From this logic ، the Algerian state has intensified its efforts to expand the structure of its exports ، by issuing a variety of decisions and strategies that aim to boost the national economy ، and to stop the economic dependency on hydrocarbons. It also leaned on developing and supporting different sectors to agriculture ، which has numerous aspects that qualifies it to support and develop the national economy and diversify it by expanding the range of agricultural products ، and focusing on cultivating products with competitive qualities such as dates.

Key words: Exports other than hydrocarbons/fuels promote its Exports: to diversify tham Agriculture Dates:Sweet fruits.

قائمة المحتويات:

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	**III-II-I**
شكر وعرفان	**IV**
الملخص	**V**
قائمة المحتويات	**VII-VI**
قائمة الجداول والأشكال	**VIII**
المقدمة العامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري للصادرات	
المبحث الأول: ماهية الصادرات	03
المطلب الأول:مفاهيم عامة حول الصادرات	03
المطلب الثاني:أهميته وأهدافه	04
المطلب الثالث:مؤشرات التصدير	08
المطلب الرابع:أخطار التصدير	09
المبحث الثاني:تجارب دولية ناجحة في ترقية الصادرات	11
المطلب الأول:مفهوم إستراتيجية تنمية وترقية الصادرات	11
المطلب الثاني:تجربة تركيا وكوريا الجنوبية في ترقية الصادرات	12
المطلب الثالث:تجربة النرويج في ترقية الصادرات	14
المطلب الرابع:تجربة الإمارات العربية المتحدة في ترقية صادراتها	18
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر	
المبحث الأول:الإستراتيجيات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات	25
المطلب الأول:الإستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات	29
المطلب الثاني:الإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات	35
المبحث الثاني: إنعكاسات الإجراءات والآليات المتخذة على التصدير(دراسة حالة القطاع الزراعي)	42

المطلب الأول: واقع القطاع الزراعي بالجزائر	42
المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي بالجزائر	45
المطلب الثالث: تطور الصادرات الزراعية في الجزائر	55
المطلب الرابع:إصلاحات القطاع الزراعي	60
خلاصة الفصل الثاني	69
الخاتمة العامة	71
قائمة المراجع	75
الملاحق	

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح مختلف الاخطار السياسية	10
02	تطور الصادرات التركية خلال فترات زمنية متفرقة	14
03	تطور الصادرات السلعية لكوريا الجنوبية خلال الفترة 1990-2009	16
04	حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية لكوريا الجنوبية في الصادرات العالمية	17
05	التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة بين العامين 2011-2017	20
06	تطور الصادرات خارج المحروقات من 2010-2020	25
07	هيكلة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010-2020	26
08	التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب المناطق قي الفترة 2000-2019	27
09	الصادرات والواردات الجزائرية 2014-2019	44
10	الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر 2014-2019	44
11	المساحة الزراعية خلال الفترة 2000-2017	46
12	حجم القوى العاملة الزراعية والكلية في الجزائر من سنة 2002-2018	48
13	تطور إنتاج الآلات الزراعية للفترة 2000-2016	49
14	تطور المساحة والانتاج والانتاجية للخضر خلال الفترة 2000-2017	51
15	تطور الانتاج الحيواني في الجزائر 2016-2018	54
16	مساهمات القطاع الفلاحي في الناتج الاجمالي المحلي خلال الفترة 2000-2017	55
17	تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2017	56
18	أهم السلع الزراعية الجزائرية المصدرة	57
19	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2017	58
20	أهم زبائن الجزائر للصادرات خارج المحروقات لسنة 2017	59

–قائمة الأشكال

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تمثيل بياني لتطور الصادرات والواردات الكلية في الجزائر 2014-2019	44
02	تمثيل بياني للصادرات والواردات الزراعية في الجزائر الفترة 2014-2019	45
03	إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	50

المقدمة العامـة

مقدمة:

يعد النمو الاقتصادي في الوقت الراهن هدفا تسعى جميع الشعوب والأمم بمختلف ثقافاتها وأيدلوجياتها للعمل على تحقيقه والبحث عن الوسائل والعوامل التي من شأنها الرفع من معدل المستوى المعيشي للفرد والتمتع به ككل، وسواء كانت دول متقدمة منها أو نامية ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها، والتجارة الخارجية بعماليتها الإستراد والتصدير، حيث يعتبر هذا الأخير من القضايا الأساسية التي تحظى بأهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي وجلب الثروة، حيث أجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة النمو الاقتصادي وأكثر من هذا اعتبروا أن الصادرات محرك النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وذلك من خلال

ما تقدمه للإقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج.

و الجزائر على غرار جميع الدول تطمح إلى تحقيق نمو إقتصادي يؤهلها إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالإعتماد على نشاط تصديري موجد، فصادرات النفط كانت تحقيق اكبر نسبة دخل للدولة، حيث حققت الجزائر كغيرها من الدول إيرادات كبيرة في السنوات الماضية متأتية من قطاع المحروقات وهذا بفضل الإنتعاش الكبير الذي عرفته أسعارها في الأسواق الدولية كما أن سعره وكميته تحدده عوامل خارجية مما يجعل الإقتصاد الجزائري سريع التأثر لحد كبير بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط.

إن الجزائر ومن خلال تركيزها على تصدير النفط ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية إبتداءا من سنة 1986، تسبب ذلك في إنخفاض الصادرات وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة على إعادة النظر في وضعية الصادرات خارج المحروقات، والبحث عن البدائل المناسبة لرفع النمو الإقتصادي وتحقيق التنمية أصبحت أكثر من ضرورة ملحة ونظرا للمشاكل المذكورة سابقا فلقد كان لمتخذي القرار جملة من الإجراءات والأساليب الرامية إلى ترقية هذه الأخيرة فقد تم تخفيض التعريفة الجمركية وضمان التصدير، وكذا منح المصدرين جملة من الامتيازات وتسهيل جميع الإجراءات الخاصة بالتصدير بغية رفع من نسبة تصديرها.

وإنطلاقا من هذا الواقع تشكل سياسة التنويع الإقتصادي في الجزائر سبيلا آمنا للنهوض الإقتصادي الحقيقي من خلال زيادة الإهتمام بتطوير كافة القطاعات والنشاطات الإقتصادية المختلفة وتعزيز مساهمتها في تكوين الناتج وتنويع مصادر الدخل.

إن العمل على تنمية الصادرات خارج المحروقات من شأنه أن يساهم في تطوير بعض القطاعات التي تدعم الإقتصاد على غرار القطاع الزراعي الذي يعتبر العصب الحساس في

اقتصاديات بلدان العالم، فالدولة التي تهتم بقطاعها الزراعي تضمن العيش الكريم لشعبها من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج الزراعي، فهي دولة تنطلق من الإهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحظى القطاع الزراعي بأهمية معتبرة، ولما لقطاع الزراعة من إمكانيات كبيرة كما ونوعا قادرة على النهوض بالقطاع والمساهمة في الإقتصاد الوطني وترقية صادراتها بعيدا عن الإعتماد على المحروقات، على غرار منتجات زراعية تملك الجزائر ميزة تنافسية فيها كالتمور وغيرها ، ومن هنا يتبادر لنا الإشكال الرئيسي التالي:

ما هي السبل والآليات لترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

و من خلال الإشكالية الرئيسية نطرح **أسئلة فرعية التالية**:

-ما هو واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟

-ما هي الإجراءات والإستراتيجيات المتبعة من طرف الجزائر لترقية صادراتها خارج المحروقات؟

-كيف تساهم هذه الآليات في ترقية الصادرات خارج المحروقات وبتنوع الإقتصاد في الجزائر؟

-ما مدى مساهمة قطاع الزراعة في الصادرات خارج المحروقات؟

-فرضيات الدراسة:

-يسمح التنويع الإقتصادي بإدراج وإقحام لمجموعة من القطاعات تساهم بشكل فعال في الدخل الوطني لتحقيق التنمية والإستقرار الإقتصادي وفي مقدمتها النمو؛

-هنالك تأثير للصادرات خارج المحروقات والنمو الإقتصادي حيث تعمل من خلال تنوع مصادر الدخل إلى زيادة الدخل الوطني الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق نمو إقتصادي، ومن جهة أخرى أخرى يؤدي النمو الإقتصادي وذلك عن طريق زيادة الإنتاج وتنوعه من خلال تنوع الهياكل الإنتاجية للدولة إلى الرفع من القدرة على التصدير خارج المحروقات؛

-لا تزال نتائج إستراتيجية تنمية الصادرات ضعيفة، بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت الجزائر إنتهاجا لهذه الإستراتيجية؛

-الجزائر بذلت مجهودات وطبقت مجموعة من الإجراءات والإستراتيجيات لتنويع صادراتها خارج المحروقات لكنها لم تكن هذه الأخيرة كافية بالشكل المطلوب للحد من الإعتماد على صادرات المحروقات؛

-إهتمام الدولة بقطاع الزراعة ومحاولة تنميته لترقية صادراتها لكن لم يكن هذا بالقدر الكافي.

– مبررات إختيار الموضوع:

-الأسباب الموضوعية:

إن المواضيع التي تتضمن وتتناول النمو الإقتصادي بالجزائر هي مواضيع حساسة جدا، فهي الشغل الشاغل للكثير من الباحثين وصناع القرار في البلاد، لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع وكبير من الكتابات والدراسات الأكاديمية والأبحاث.

قلة حجم الصادرات خارج المحروقات في الجزائر تستدعي دراسات وأبحاث عن الأسباب والبحث عن الحلول.

-الأسباب الذاتية:

الرغبة في توجيه رسالة على ضرورة تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات ومالها من فاعلية في تحقيق نمو إقتصادي بالجزائر، إذا ما وجدت مختلف القطاعات الدعم والعناية اللازمة لها من طرف الدولة وخاصة قطاع الزراعة لما للجزائر من مساحات وإمكانيات كبيرة فيه يمكن أن توصلنا إلى هدفنا وهو تنويع وترقية صادراتها والخروج من تبعية المحروقات.

–أهداف الدراسة:

من الأهداف التي تصبو إليها من خلال دراسة الموضوع ما يلي:

-تقديم واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات؛

التعرف على التنويع الاقتصادي كإستراتيجية تنموية ودوريا في تحقيق النمو والتنمية في الاقتصاديات النفطية؛

-إبراز أهمية ترقية الصادرات خارج المحروقات في بناء إستراتيجية متكاملة للتنويع الاقتصادي من خلال مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي.

–أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال الموقع الذي تحتله الصادرات في إقتصاديات الدول وفي الجزائر خاصة، بإعتبارها عاملا أساسيا في تحقيق النمو الإقتصادي و آداة مهمة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتوفير العملات الصعبة الضرورية لتحقيق التنمية وبالتالي فإن تطويرها وتنميتها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة من أجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة سواء في الدول النامية عامة أو الجزائر خصوصا وذلك لأن إعتمادها على مصدر واحد فقط والمتمثل في المحروقات يشكل خطرا عليها ولا يحقق لها معدلات نمو مستقرة بسبب تقلبات أسعاره، لذلك وجب على الجزائر أن تعتمد على حلول واستراتيجيات للنهوض بالإقتصاد الوطني من خلال الأخذ بآلية لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

-الدراسات السابقة:

1/- دحو سليمان: التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات- دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر، دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور في الجنوب الشرقي، أطروحة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2015: حيث تمثلت إشكالية الدراسة في "إلى أي مدى يمكن أن يساهم التسويق الدولي للمنتوج الزراعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات؟" إذ توصل إلى أن الاقتصاد الجزائري هو هيمنة المحروقات على الصادرات، ومنه سيكون له نتائج وخيمة في حال انهيار أسعار المحروقات وهي شديدة الحساسية للمتغيرات السياسية والاقتصادية و الإجتماعية في العالم، كما اعتبر أن القطاع الزراعي أهم القطاعات في الجزائر التي لها إمكانيات كبيرة تحتاج للاستغلال، كما وجد أن منتوج التمور هو أهم المنتجات التي يمكن أن تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

2/- علي عبابه، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل إستراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3 سنة 2019/2018: حيث تمثلت الإشكالية في"كيف يمكن للقطاع الزراعي الجزائري كأحد الخيارات الإستراتيجية الاقتصادية أن يساهم في تنويع الصادرات خارج المحروقات؟" بحيث توصل إلى أن الإصلاحات الزراعية في الجزائر لم تسهم بالقدر الكافي الذي يؤهلها لتنويع الصادرات، بل حتى الإكتفاء الذاتي من السلع الرئيسية، كما يجب إعادة النظر في السياسات والإستراتيجيات التي تخص التنمية الزراعية بما يتماشى والمتغيرات الإقليمية ودولية.

3/- حجاب إكرام، ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المتنوع-دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة مرسلي عبد الله تيبازة، سنة 2021/2020: حيث كانت الإشكالية "كيف تساهم ترقية الصادرات خارج المحروقات في الإنتقال من إقتصاد ريعي إلى إقتصاد متنوع في الجزائر؟" إذ خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج منها وجود أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي، إلا أنه كان ضعيف لإضافة إلى أن الإقتضاد الجزائري لازال ريعيا ومساهمات القطاعات خارج المحروقات تبقى دون المستوى المطلوب، لذى اقترح إستراتيجية تنويع لقطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وتعزيز الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة البينية والانضمام للتكتلات الإقليمية والدولية.

4/– **سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر 3، سنة 2018/2017**:من خلال الإشكالية "هل يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، حيث توصل إلى أن القطاع الزراعي لم يساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات، رغم أنه حقق نتائج مهمة في بعض المنتجات كالخضر والفواكه، كما توصل إلى جملة من النتائج التي يمكن أن تساهم في تصحيح الآثار السلبية المصاحبة لنمط الإنتاج الزراعي بصفة عامة والتوجه نحو ترقية صادرات المنتجات الزراعية بصفة خاصة.

–حدود الدراسة (الإطار المكاني والزماني):

–الحدود المكانية:إقتصرت الدراسة على حالة الجزائر كدولة نفطية تسعى للتخلص من التبعية لقطاع المحروقات وتبني إستراتيجية متكاملة للتنويع الإقتصادي من خلال الإعتماد على آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات.

–الحدود الزمانية:إمتدت فترة الدراسة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2020 .

–منهجية الدراسة:

استخدمنا في دراستنا المنهج الوصفي للبحث في طرح بعض المفاهيم النظرية حول الصادرات وكل ما يخصه وكذا تجارب بعض الدول في ترقية صادراتها خارج المحروقات، وكذلك المنهج الإحصائي في الجزء التطبيقي، أما بالنسبة للأدوات المستخدمة فشملت التقارير والإحصائيات ومختلف البيانات التي لها صلة بموضوع الدراسة والصادرة سواء عن وزارة المالية ووزارة التجارة، الديوان الوطني للإحصاء وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وكذا مديرية العامة للجمارك.

–صعوبات الدراسة:

صعوبة الحصول على معطيات إحصائية مفصلة متعلقة بدراسة حالة الجزائر، وكذا التضارب أحيانا بين المصادر المختلفة لهذه المعطيات؛

صعوبة الحصول على إحصائيات جديدة للسنوات الأخيرة بحيث تكاد تكون معدومة لذى كانت الدراسة تقريبا إلى غاية سنة 2018، 2017 على حسب الإحصائيات المتوفرة؛

عدم القدرة على التنقل والحصول على عدد كافي من المراجع الحديثة من مختلف المكتبات بسبب أن معظم المراجع كانت قيد الاستعمال من طرف طلاب آخرين؛

اتساع الموضوع البحث واختلاف متغيراته وكثرة العناصر فيه جعلت من صياغة الخطة المناسبة والإحاطة بجميع عناصره أمرا صعب نوعا ما.

-خطة البحث: قسمت خطة البحث لفصلين إثنين:

قدمنا في الفصل الأول الجانب النظري للموضوع من مفاهيم حول الصادرات وكذا تجارب بعض الدول كأمثلة على تجارب ناجحة في كيفية ترقية صادراتها في مختلف أنحاء العالم؛

أما الفصل الثاني والذي كان كدراسة تطبيقية على سبل وآليات ترقية الصادرات خارج المحروقات بالجزائر، ومعرفة إستراتيجيات والطرق التي إعتمدتها الجزائر في تنويع صادراتها لتحقيق النمو الإقتصادي والتقليل من الاعتماد على المحروقات فقط في صادراتها، كما إهتمت بالقطاع الزراعي بإعتباره قطاع حيوي بمقومات معتبرة قادرة على ان تمكنه من عمل قفزة نوعية للنهوض بالإقتصاد الوطني فهي وضعت مجموعة من الإصلاحات والقوانين التي من شأنها استغلال القطاع الزراعي النهوض به لترقية صادراتها وتنويعها.

الفصـل الأول:
الإطـار النظـري للصادرات

تمهيد:

إندماج الدول مع العالم الخارجي بات أمرا حتميا مهما بلغ نموها الإقتصادي والتكنولوجي ولا يتم ذلك إلا عن طريق التجارة الخارجية كونها المحرك الأساسي والرئيسي للإقتصاد الوطني وبهذا الصدد، توجب على الدول وضع إستراتيجيات فعالة وهيكلة ناجحة تمكنها من المرور إلى خارج الحدود الإقليمية بهدف الولوج إلى الأسواق الخارجية، وإكتساب قدرة تنافسية، كما تقود التجارة الخارجية أساسا على محورين ثابتين هما الإستيراد والتصدير ولهذا الأخير أثر كبير على حركة المبادلات التجارية التي تتم بين مختلف بلدان العالم، فقد أصبح التصدير اليوم ركيزة دائمة وأساسية لإقتصاد أي دولة.

أصبح من الضروري على كل بلد أن يهتم بالتجارة الخارجية لأنها تمثل مصدرا هاما في تنمية الدخل الوطني ومنه تنمية الإقتصاد وبالتالي المستوى المعيشي، فكل الدول تسعى جاهدة إلى ترقية تجارتها الخارجية لكونها تعتمد بشكل كبير على التصدير للحصول على العملة الصعبة وجلب رؤوس الأموال، وسنتطرق في هذا الفصل إلى عنصرين:

-المبحث الأول: الإطار النظري للصادرات؛

-المبحث الثاني: تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات.

المبحث الأول : الإطار النظري للصادرات

يعتبر التصدير من المخرجات الإستراتيجية للدولة، إذ يمكنها من بسط نفوذها وسيطرتها على الأسواق الدولية، وبالتالي تحقيق مداخيل تساهم في عملية النمو والتنمية الإقتصادية، وكذا ربط الإقتصاد المحلي بالإقتصاد العالمي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات

-مفهوم التصدير:

للتصدير عدة مفاهيم، غير أن صلبها يدور في نقطة واحدة وهي خروج السلعة من منشئها الأصلي نحو أسواق تنتمي لبلدان أخرى، وفي هذا الشأن سوف نعرض أبروها وفق الشكل التالي:

يمكن تعريف الصادرات على أنها"عملية تقوم على بيع وإرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج"، كما أنها تعرف أيضا على أنها"إنتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية" [1]

كما عرفه فريد النجار بأنه "مدى قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية ومالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى دول وأسواق عالمية أخرى، وبغرض تحقيق أهداف الصادرات من أرباح وقيمة مضافة وتوسع ونمو وإنتشار فرص العمل والتعرف على ثقافات أخرى وتكنولوجيات جديدة وغيرها"[2].

كما يعرفه بريبش السعيد على انه"كل ما يطلبه الخارج من السلع الوطنية"[3].

و عرف Claude Ménendain الصادرات بأنها "كل السلع والخدمات التي تخرج بصفة نهائية الإقليم الإقتصادي نحو باقي بلدان العالم"[4].

وعموما التصدير بنقل الوسيلة التي تسمح بالإستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية، من خلال إنسياب السلع الوطنية نحو الخارج، وبالتالي التصدير بعكس مدى قدرة الدولة ومؤسساتها الإقتصادية سواء العامة أو الخاصة في تقديم عرض قادر على منافسة المنتجات الدولية في الأسواق الأجنبية، فهذا العرض التصديري يشمل كل التدفقات السلعية والخدمية من داخل الإقليم الإقتصادي للبلد نحو الخارج.

---

[1] ابراهيم بلقلة,**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي –دراسة حالة الجزائر–**,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص نقود ومالية,جامعة الشلف 2008-2009,ص 88.

[2] فريد النجار,**التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**,الدار الجامعية الإسكندرية,مصر 2008,ص 15.

[3] سعيد بريش,**الإقتصاد الكلي**,دار العلوم للنشر والتوزيع عنابة,2007,ص 194.

[4] Claude Ménendain.Fiches de macroéconomie.Ellipses/2 édition.2003.P14.

و كتعريف شامل يمكن القول بان الصادرات هي السلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتمثل الصادرات حقلا داخل التدقف الدائري للدخل القومي وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج.

المطلب الثاني: أنواعه، أهدافه وأهميته

أ-أنواعــه:

أن تقسم الصادرات يخضع لعدة معايير أبرزها ما يلي:[1]

1- **معيار المجموعات السلعية:** فهذا المعيار يتعلق بطبيعة السلعة المخصصة للتصدير، فهي إما تكون سلع إستهلاكية أو سلع معمرة صناعية، زراعية، مواد خام، قطع غيار و غيرها ؛

2- **معيار طريقة التصدير:** فهذا المعيار مرتبط بطريقة التصدير، إما يكون تصديرا مباشرا كالتصدير عن طريق المصدر أو التصدير غير مباشر عن طرق وكلاء التوزيع والشركات المتعددة الجنسيات وفروعها؛

3- **معيار الدول المصدرة:** هذا المعيار يتماشى ومكانة الدولة في الإقتصاد العالمي، هل هي دولة متقدمة أو دولة نامية أو دولة أقل نمو؛

4- **معيار الصادرات المؤقتة والدائمة:** فهذا المعيار يربط بين الزمن والصادرات، فالصادرات الدائمة عي تلك الصادرات التي تبقى في الخارج بصفة نهائية، أما الصادرات المؤقتة فهي تبقى فترة من الزمن ويعاد إستيرادها؛

5-**معيار الصادرات الملموسة والغير ملموسة:** هذا المعيار يعالج صفة السلع المعدة للتصدير، فهو يميز بين الصادرات الملموسة التي نخص كافة البضائع والسلع التي تصدر خارج البلد أين يمكن معاينتها وإحصائها من قبل الجمارك، وأما الصادرات الغير ملموسة فهي تشمل كل الخدمات التي تتم ما بين مقيمين البلد ومقيمين ببلد آخر، وتتمثل هذه الخدمات في كل من خدمات النقل، والتامين وغيرها من الخدمات؛

6- معيار أسلوب السداد: فهذا المعيار يفصل في طريقة السداد التي تأخذ وفق أحد الشكلين، إما السداد يكون نقدا أو بالتقسيط.

[1] فريد النجار,مرجع سبق ذكره,ص ص 102,103

ب-أهدافـــــــه:[1]

-الأهداف المرتبطة بالإستراتجية التجارية وهي:

- تجاوز السوق الوطنية المشبعة ؛
- توزيع جغرافي للمخاطر؛
- التكيف مع المنافسة؛
- التواجد في السوق الدولية.

-الأهداف المرتبطة بالجانب المالي هي:

-الزيادة في رقم الأعمال ؛

-رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية؛

-رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمر؛

-تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.

-الأهداف المرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

-تحسين قدرات الإنتاج بالمؤسسة؛

-استغلال الإمتيازات المتوفرة؛

-خفض الكلفة الإنتاجية ؛

-رفع من جهود البحث والتطوير.

ج-أهميتـــــه:

إن اتصال الدول بالأسواق الخارجية يعتبر أحد أهم الوسائل لتعزيز وتطوير التنمية، خاصة وإن كانت تلك الدول تتميز بضعف عوامل الإنتاج، فعملية توسيع الصادرات تعتبر حافزا لتطوير تنافسية الاقتصاد دوليا وزيادة التدفقات الأجنبية وزيادة الإستثمار، وعموما تتمثل أبنية التصدير فيما يلي: [2]

1.التصدير هو الإمتداد الطبيعي للتوسع في مشروعات الإنتاج، وإلا فإن السوق المحلي المحدود سيكون حائلا دون استمرار هذا التوسع؛

---

[1] عبد الكريم الاشهب,زيدان وليد,**واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية في الفترة الممتدة 2005-2015**,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص تجارة دولية,جامعة الوادي, 2017 -2018,ص 05.

[2] خالد بن جلول، **اثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر1970 -2006**,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، غير منشورة,جامعة بن يوسف بن خدة -الجزائر،-2008 2009,ص 99.

2.التصدير هو المخرج الأمثل لما تعانيه الكثير من المؤسسات من فائض في الإنتاج والمخزون وذلك لمحدودية ومعوقات التسويق في السوق المحلي؛

3.تزداد أهمية التصدير من ناحية أن معظم الإستثمارات المحلية تعتمد وإلى حد كبير على الاستيراد للمواد الخام المعدات، ولذلك لابد من قيام نظام تصدير للمنتجات لتعويض آثار تمويل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل؛

4. مواجهة ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات محاولاتها في الاستحواذ على الأسواق العالمية؛

5.التصدير يزيد من تنوع الدخل الوطني ويدعم الميزان التجاري ويجلب العملات الأجنبية، ويتيح فرص عمل جديدة للعمالة الوطنية وذلك من خلال تنويع الصادرات؛

هذا بالإضافة إلى ما يحققه التصدير من تنمية للدول النامية، و التي تتبع سياسة إحلال محل الواردات والتحول الداخلي لتحقيق تنمية اقتصادية إلى سياسة التصدير، باعتبارها نموذجا

ناجحا في دفع عجلات التنمية وهذا ما يلاحظ في الدول، والتي تسمى بالدول حديثة التصنيع في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية بالإضافة إلى ما يلي:[1]

1.**خلق فرص عمل جديدة** :حيث أن قطاع التصدير له دور كبير في توفير مناصب عمل جديدة وقد أكدت ذلك تجارب العديد من الدول، فقد تمكنت عدة دول من شرق آسيا وهي اليابان هونغ كونغ، أندونيسيا، تايوان، ماليزيا وتايلاند من خلق فلرص عمل جديدة والرفع من معدلات نموها بإستخدام التوجه التصديري حيث ساعد ذلك على إنخفاض مستوى البطالة إلى مستويات متدنية تتراوح مابين 2 إلى 4 بالمائة في سنة 1998؛

2. **إصلاح العجز في ميزان المدفوعات**: فالصادرات هي أحد أهم الموارد لجلب النقد الأجنبي مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والإستقرار النقدي للعملة المحلية للبلد؛

3. **المساهمة في نمو الدخل الوطني**: وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل للإمكانيات الموارد المتاحة كما يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق الحصول على العملات الصعبة؛

4. **جذب الاستثمار المحلي والأجنبي**:فالإستثمار هو عنصر أساسي لنجاح عملية التصدير والتجارب الدولية الناجحة في عملية التصدير تؤكد ذلك، فالاستثمار الأجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة بالإضافة إلى الإرتباط بالأسواق العالمية، وكذلك يعمل على إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة وربط الإنتاجيات المحلية بالأسواق؛

[1] وليد بيبي وسمية صلعة، **حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر**. مجلة المالية والأسواق, المجلد 06 ، العدد, 01 ص ص462-463.

5. **تعزيز القدرة على المنافسة** : من خلال تعزيز تصدير الميزة التنافسية للشركة وللدولة فبينما تستفيد الشركة من التعرف على التقنيات والطرق والعمليات العديدة تستفيد الدولة من تحسين ميزانها التجاري؛

6. **تطوير النوعية و الجودة** :و ذلك بإتباع معايير الجودة والنوعية، وفقا للطلبات والعقود مع المستورد، والتي تنص على إنتاج المنتجات بنوعيات محددة، ومطابقة للمواصفات العالمية، ونظرا لكل هذه الأهمية ولغرض تحقيق معدلات نمو وتنمية اقتصادية في مختلف الميادين أصبح من مصلحة مختلف الدول الاهتمام بالتصدير، بل والسعي على تحقيقه على أكمل وجه.

7. **وجود علاقة تبادلية ومتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل الوطني** :وهو ما يؤكد على نمو الصادرات التي كثيرا ما ينعكس ضعفها بعدم توازن ميزان المدفوعات لكثير من الدول النامية، ز لهذا يجب أن تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الاقتصادية الأساسية لهذه الدول .[1]

أما بالنسبة للدول النامية فتبع أهمية التصدير من واقع الإختلالات الهيكلية التي تعاني منها موازين مدفوعاتها، إذ يلاحظ تفاقم العجز في الميزان التجاري وزيادة حجم المديونية الخارجية تزداد أعبائها، وبالتالي ضعف قدراتها على الإستيراد وذلك بسبب السياسات التي تنتهجها بعض هذه الدول كسياسة إحلال الواردات وسياسة الإقراض الخارجي، وعلى هذا الأساس فهذه الدول في حاجة للتصدير لتوفير إحتياجاتها من العملات الأجنبية، وتسديد المديونية الخارجية، وتحقيق فوائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، ومن ثم خلق فرص عمل، والقضاء على البطالة وتوفير التكنولوجيا المناسبة وتحسين القدرة التنافسية.[2]

و من بين الإمتيازات التي تجعل من التصدير خارج المحروقات توجها منشود يؤدي إلى تحسين أداء الإقتصاد الجزائري نذكر منها:[3]

- التصدير يساهم في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة بحيث الطلب المحلي غير كافي وقادر على تحقيق هدف النمو المتواصل؛
- تعد القطاعات التصديرية مجال خصب لتوليد الوظائف، فالتصدير يرتبط ارتباط وثيق بالبطالة؛

[1] محمد عبد المنعم عفر وأحمد مصطفى فريد,**الاقتصاد الدولي**,مؤسسة شباب الجامعة,ب ط,الاسكندرية-مصر,1999 ، ص 98.

[2] سميرة طالبي,**سياسة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص تنظيم سياسي وإداري,جامعة الجزائر 3,السنة الجامعية 2020-2021,ص 214.

[3] الهواري تيغرسي,حاج يوسف سارة,**دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الإقتصاد الجزائري**,مجلة العلوم التجارية,2017/09/02,ص 7.

- بفقد الإقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية جراء الإعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية والآلات لتجهيز المشاريع الإستثمارية المحلية، لذلك تزداد الحاجة الملحة للتصدير من اجل تعويض التمويل بالعملات الأجنبية؛
- تعمل الصادرات على جلب العديد من الإستثمارات الأجنبية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة.

و للصادرات أهمية بالغة ضمن استراتيجيات الدول والحكومات، لذلك أن التصدير محدد رئيسي في التنمية الإقتصادية.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات التصدير:

فيما يلي أهم المؤشرات المتعلقة بعملية التصدير والتي توضح بنية اقتصاد الدولة :[2]

1. **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة:** وذلك بإعتبار انه كلما خصصت الدولة جزءا كبيرا من إنتاجها للتصدير كان ذلك دليلا على إعتماد كبير للدولة في الخارج، وعلى إندماجها في التقسيم الدولي للعمل الذي تسيطر عليه الرأسمالية العالمية؛

2. **نسبة تغطية الصادرات للواردات** :من المناسب في بعض الظروف إيجاد نسبة حصيلة الصادرات إلى الواردات الجارية أي إلى جملة الواردات بعد إستبعاد الواردات من السلع الرأسمالية؛

3. **درجة التركيز السلعي للصادرات:** ونقصد به مدى غلبة الوزن النسبي لسلعة أو مجموعة من السلع التصديرية للدولة على جملة صادراتها، فعندما ترتفع نسبة سلعة أو عدد قليل من السلع التصديرية إلى جملة صادرات الدولة إرتفاعا يتخطى النسبة التي يمكن إعتبارها نسبة مأمونة تزداد إحتمالات الحرج في وضع الدولة، وتزداد إحتمالات ضعف مقدرتها على المساومة ومن ثم تزداد إحتمالات تبعيتها للخارج؛

4. **النسبة التي تخصص للتصدير من الإنتاج المحلي للسلع أو المجموعات السلعية الرئيسية** :أو بعبارة أخرى نسبة ما يخصص من الإنتاج المحلي للإستخدام المحلي، سواء لأغراض الإستهلاك النهائي أو لأغراض التصنيع، ويعتبر هذا المؤشر من المؤشرات ذات الأبنية الكبرى في التعبير عن مدى تكامل الإقتصاد المحلي من زاوية التقارب بين نمط الإنتاج ونمط الإستهلاك؛

[1] لحسن عقومة,مراد جنيدي,**قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019**,المجلد 08,العدد 02 (2020),ص 529.

[2] وليد بيبي وسمية صلعة، مرجع سبق ذكره, ص ص 465,464.

5. **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات** :الغرض من هذا المؤشر التعرف على مدى إعتماد البلد موضوع الدراسة على بلد أو عدد قليل من البلدان أو كتلة من التكتلات العالمية في تصريف صادراته.

المطلب الرابع: أخطار التصدير

هناك عدة أخطار ناجمة عن التصدير يمكن تقسيمها إلى أخطار تجارية وأخرى غير تجارية نذكر منها:

أولا –الأخطار التجارية [1]:وهي الأخطار التي يكون المتسبب فيها المستورد أو أوضاعه المالية، حيث تؤدي إلى عدم إستلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها، ومن بينها:

–إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته: ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد، أو إذا تقررت تصفيته جبرا، مما يؤدي بالمستورد إلى عدم دفعه لديونه في المواعيد المتفق عليها؛

–إمتناع المستورد عن سداد ما إستحق عليه المصدر: ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما استحق عليه المصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع التزاماته قبل المستورد؛

–فض المشتري إستلام البضاعة المشحونة: ويعني ذلك إمتناعه عن إستلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع إلتزاماته قبل المشتري؛

ثانيا –الأخطار غير التجارية(السياسية)[2]:و يقصد بها الأخطار التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أو مسببها سلطات القطر المستورد أو سلطات قطر العبور، وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن إضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد...بمعنى أخر المخاطر الناتجة عن عجز المستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية ، ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار، ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئية، وكذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية وهذا وفق الجدول التالي:

[1] عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي، " **آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات–حالة الجزائر**" ، مجلة العلوم الإنسانية، بسكرة :جامعة محمد .خيضر، جوان 2002 ، العدد 2، ص 5.

[2] عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي ,مرجع سبق ذكره ، ص6 .

– الجدول رقم 01: يوضح مختلف الأخطار السياسية

الأخطار الكلية		الأخطار الجزئية	
المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة	المرتبطة بالمجتمع	المرتبطة بالحكومة
الداخلية		**الداخلية**	
الثورة	التأميم/المصادرة	الإرهاب الإنتقائي	التأميم الإنتقائي
الحروب الأهلية	صراع القيادة	الإضراب الإنتقائي	الضغـــوط على الشركات المشتركة
الصراعات العرقية	التضخم	المقاطعة القومية للمنشأ	الرقابة على الأسعار
الإرهاب	الصراعات البيروقراطية	–	–
المقاطعة	–	–	–
إختلاف الرأي العام	–	–	–
الخارجية		**الخارجية**	
الإرهاب الدولي	الحروب النووية	المنافسات بين الشركات متعددة الجنسيات	الضغوط الدبلوماسية
الراي العام العالمي	المقاطعة الدولية	الإرهاب الدولي الإنتقائي	القيود على التجارة الدولية
الضغط على الإستثمار	أعباء خدمة الدين المرتفعة	المقاطعة الدولية للمنشأة	التدخل الحكومي

la source :"political Risk A Structural A naysis" ،F ،R ،Akhter H&Lusch
PP 81-101. ،1987 ،2 ، advances in international Marketing

و بالإضافة إلى هذه الأخطار هناك أخطار ثانوية منها أخطار الصرف، لأخطار المشاركة في المعارض والبحث عن أسواق جديدة، أخطار تقلب الأسعار، أخطار الكوارث الطبيعية، أخطار التحويل، أخطار الإستثمارات الأجنبية، أخطار معدات المقاولات.....

المبحث الثاني: تجارب دولية ناجحة في تنمية الصادرات

يكمن الهدف من وراء التطرق للتجارب الدولية وإختيارها لسياسات عمومية معينة لترقية صادراتها وبالخصوص للصناعية منها إلى مدى إمكانية الإستفادة منها عند وضع السلطات العمومية إستراتيجية لترقية صادراتها الوطنية.

إن تجارب الدول حديثة عهد التصنيع تتمثل في تلك السياسات والإستراتيجيات التي سطرتها بهدف تحقيق معدلات نمو إقتصادية سريعة ومرتفعة أين تشهد على إثرها صادراتها الصناعية إنتعاشا كبيرا، ونعرض لكم تجارب هذه الدول بالشكل التالي:

- التجربة التركية؛
- التجربة كوريا الجنوبية؛
- تجربة النرويج؛
- تجربة الإمارات العربية المتحدة.

و قبل هذا كله نتعرف على ماهية إستراتيجية ترقية الصادرات.

المطلب الأول: مفهوم إستراتيجية تنمية وترقية الصادرات

تعرف إستراتيجية تنمية الصادرات على أنها تنفيذ مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة على مستوى الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية.[1]

عرفها كروغر krouger سنة 1981 بـ:"مجموعة من الإجراءات والوسائل المختلفة التي يتم إتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الإقتصار على سلعة واحدة".

و عرفها بالاص سنة 1985 و"جاغديش باغواتي" سنة 1990 عرفاها "تلك الإستراتيجية التي تهدف لزيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير متحيزة لصالح صناعات بدائل الواردات"[2].

كما أن الحكومة تتدخل من خلال هذه الإستراتيجية في التجارة الخارجية بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية أو إعفاءات ضريبية، أو تقديم أشكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع

[1] رانيا ميهوبي,ابتسام بلحليب,**إشكالية تنويع الصادرات خارج المحروقات وإجراءات ترقيتها–دراسة حالة الجزائر**,مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي,جامعة محمد الصديق بن يحي,جيجل,2018-2019,ص 85.

[2] محمود حامد عبد الرزاق,.**تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**,مكتبة الحرية للنشر والتوزيع,ب ط,القاهرة,مصر,2006,ص34

المخصصة للتصدير، ويمكن بهذا الدعم المصدرين من عرض منتجاتهم في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها إلى المنافسة في هذه الأسواق، فهذه الإستراتيجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية.

المطلب الثاني: تجربة تركيا وكوريا الجنوبية في ترقية صادراتها

شهدت تركيا منذ بداية الثمانينات من القرن العشرين تغيرا جذريا في سياستها الإقتصادية تتمثل في التحول من إقتصاد موجه يعتمد على الإنتاج بهدف إشباع حاجات السوق المحلي بالدرجة الأولى إلى إقتصاد قائم على آليات السوق والإنفتاح على العالم الخارجي من خلال إتباع إستراتيجية مكثفة لتنمية الصادرات، ويمكن إرجاع هذا التحول إلى تفاقم المشكلات الإقتصادية التي واجهتها تركيا في أواخر السبعينات من القرن الماضي على إثر إتباع سياسة إحلال الواردات.[1]

1-السياسات التركية الداعمة للتصدير: لقد سطرت الحكومة التركية عدة إصلاحات إقتصادية في عقد الثمانينات التي حملت في طياتها مجموعة من السياسات العمومية بغرض تجاوز المصاعب الإقتصادية التي كانت تواجهها مسبقا، وهذا من خلال تنمية صادراتها، و تتمثل هذه السياسات على النحو التالي:

✓ الحوافز الجمركي: وتتمثل في منح إعفاء جمركي كامل لمستلزمات ومتطلبات السلع المخصصة للتصدير وحتى مواد التعبئة والتغليف، مع تسخير أيضا الحكومة التركية عدة تسهيلات فيما يخص إجراءات التصدير من حيث استرداد الضرائب الجمركية طبقا لنظام الدروبال والتاكس ربيت؛

✓ الحوافز الضريبية، و تتمثل في إعفاء ضريبي شامل لكافة الأنشطة والصفقات المتعلقة بالتصدير؛

✓ توفير إطار مؤسساتي لتوفير المعلومات اللازمة للمصدرين، وذلك من خلال إنشاء مركز تنمية الصادرات التركي سنة 1960، فضلا عن إنشاء إتحاد الغرف التجاري

التركي وإنشاء مجلس للعلاقات التجارية الخارجية لتنمية تبادل المعلومات التجارية عام 1986؛

✓ تمويل وضمان الصادرات الصناعية، حيث تم إنشاء بنك التصدير والإستيراد التركي عام 1987؛

✓ إصلاح السياسة النقدية من خلال خفض معدلات الفائدة على القروض الإستثمارية للقطاعات الإنتاجية؛

✓ إصلاح سياسة سعر الصرف من خلال تخفيض العملة الوطنية من اجل التأثير في الطلب العالمي بما يسمح بزيادة الصادرات التركية؛

[1] ابراهيم بلقلة,مرجع سبق ذكره ,ص 126.

✓ الحوافز الإستثمارية: وتتمثل في عدم فرض قيود على تحويل الأرباح إلى الخارج أو إعادة تحويل رأس المال المستثمر؛[1]

بالإضافة إلى هذه الإصلاحات فقد خصصت الحكومة التركية نفقات وبرامج موجهة إلى مختلف القطاعات، حيث خصص أكثر من 40 % من مجموع البرامج (31 برنامج) نحو تشجيع الإستثمارات في إطار القطاع الصناعي، وكما مثلت الإعانات المرخصة لصالح الإستثمارات المادية أكثر من 70% من مجموع الإعانات المعلومة سنة 1992، فهذه الإعانات هي في صالح الصادرات والتجارة الخارجية، لأنها مرتبطة بالمؤسسات الصناعية والتي تهدف بالأساس إلى دعم المنتجات المصدرة، فترقية الصادرات هي الهدف الثاني ذات الأولوية في ظل الإعانات العمومية التي تصب في صالح الصناعة المانوفاكتورية، حيث قدرت النفقات المخصصة للصادرات منذ سنة 1989 إلى غاية 1995 على التوالي ب(مليار ليرة تركية) :1283، 917، 941، 912، 305، 402، 593.[2]

2-نتائج السياسات العمومية التركية في مجال ترقية الصادرات:

و من خلا دراسة النتائج المترتبة على برنامج الإصلاح الإقتصادي التركي الذي تضمن حزمة من السياسات العمومية، فإن النجاح المهم الذي حققه هو تحقيق دفعة قوية للصادرات التركية، حيث وصلت إلى أوجها سنة 2008 بتحقيقها مبلغ قدر 132027 مليون دولار أمريكي، لتنخفض سنة 2009 على إثر الأزمة الإقتصادية العالمية، ثم لتعود للإرتفاع من جديد سنة 2010 أين قدرت 113883 مليون دولار أمريكي(أنظر الجدول رقم 01)، ولعل أهم ما يميز الصادرات التركية هي سيطرة المنتجات الصناعية أو مانوفاكتورية على حصة كبيرة فيها، حيث قدرت الصادرات الصناعية بـ 88 مليار دولار أمريكي سنة 2010 (إحصائيات OMC لسنة 2011) ، مشكلة بذلك نسبة77، 27% من إجمالي الصادرات، ولنفس السنة قدر مؤشر تنويع الصادرات بـ 0، 457 (كلما كان مؤشر اقرب إلى الصفر كلما كانت الصادرات تتمتع بتنويع أكبر) أين قابله تصدير 258 منتج(إحصائيات CNUCED لسنة 2011).

[1] ابراهيم بلقلة,مرجع سبق ذكره,ص 126-129.

[2] Les aides publiques à L' andustrie au grand jour.Ibid.P173

–الجدول رقم 02: تطور الصادرات التركية خلال فترات زمنية متفرقة

السنة	القيمة(مليون دولار أمريكي)
1980	2910
1990	12959
2000	27775
2005	73476
2007	107272
2008	132027
2009	102143
2010	113883

المصدر:إحصائيات CNUCED لسنة 2011، ص 6.

المطلب الثاني: تجربة كوريا الجنوبية في مجال ترقية صادراتها [1]

استطاعت كوريا الجنوبية أن تقفز بنصيبها من التجارة الدولية من 0، 15% إلى 2، 6% خلال نهاية التسعينات، ويرجع السبب الرئيسي وراء ذلك بإتباع حكومات كوريا المتتابعة لإستراتيجية التنمية الإقتصادية من خلال تنمية الصادرات الوطنية، وقد بدأت كوريا الجنوبية منذ إستقلالها سنة 1947 بالتحول من إستراتيجية الإحلال محل الواردات في الخمسينيات من القرن 20 إلى التصنيع من أجل التصدير في الستينات من نفس القرن، وقد كان هذا التحول تحضيرا وتمهيدا للانطلاق الإقتصادي في كوريا الجنوبية والذي أوصلها لان تكون إحدى القوى الاقتصادية العالمية.

و من ثم الإستراتيجيات التي إعتمدت عليها كوريا الجنوبية في عمليتها التنموية تتمثل في كل من سياسة إحلال الواردات التي تجسدت في الخمسينيات، والتي كانت تفضل نمو الصناعات المعتمدة على كثافة اليد العاملة، وسياسة ترقية التصنيع للتصدير بتوجهها نحو الصناعات الثقيلة والتي كانت كنتيجة لوجود خزان من الكفاءات،

[1] سليمان دحو, **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات–دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر–دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي**, أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير ,جامعو محمد خيضر بسكرة,2016/2015, ص 61.

خاصة في إطار تسيير المؤسسات، وكذا مع تطور سياسات التبادل قد سمحت لها بالتحول السريع إلى تصدير المنتجات الصناعية Manufactures[1].

1-السياسات العمومية الكورية الداعمة للتصدير:

لقد سخرت الحكومة الكورية مجموعة من الحوافز المشجعة على للتصدير، و تتمثل على النحو التالي:

- ✓ إنشاء المناطق الصناعية؛
- ✓ حماية الصناعات المحلية من خلال تقييد الإستيراد؛
- ✓ توفير بنية تحتية إقتصادية قوية من خلال الإهتمام بشبكة الطرقات و المواصلات والكهرباء وغيرها؛
- ✓ تقديم الدعم المالي للتصدير سواءا على أساس منح قروض بفوائد متدنية أو بآجال طويلة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة؛
- ✓ الحوافز الضريبية، حيث يتم تخفيض قيمة ضريبة الدخل بنسبة 50% في نهاية السنة الأولى من تأسيس المنشأة ولمدة 5 سنوات؛
- ✓ تشجيع الإبتكار التكنولوجي من خلال إحداث ترابط بين الصناعات ومؤسسات البحث العلمي؛
- ✓ الإهتمام باليد العاملة من خلال وضع الحكومة برامج لتأهيل هذه القوى.[2]

بالإضافة إلى هذه السياسات ، تعتبر سياسة سعر الصرف من خلال تخفيض العملة الوطنية من أبرز السياسات التي طبقتها كوريا مع بداية الستينات لترقية صادراتها.

كما ركزت استراتيجيتها على عدة محاور منها: التدعيم المباشر وغير المباشر للقطاعات التصديرية الكورية، و إنشاء المناطق الصناعية التصديرية، إصلاح السياسة المالية، وتعديل سعر الصرف.

2-نتائج السياسات العمومية الكورية في مجال ترقية صادراتها:

و بتطبيق كوريا الجنوبية لمجموعة من السياسات العمومية الهادفة لترقية الصادرات الصناعي، قد أصبحت نموذجا مثاليا قي مجال التنمية الإقتصادية، حيث يتجلى هذا من خلال آثار ونتائج هذه السياسات على التصدير، والتي سنوضحها من خلال الجدول رقم 02.

---

[1] Chung H.Lee.La transformation économique de la Corée du sud.OCDE.Paris.P45.

[2] الوكالة الكورية للتعاون الدولي,المعجزة الإقتصادية في نهر الهان,ترجمة :سمير زهير الصوص,وثيقة في شكل PDF,2006,ص 29.

–الجدول رقم 03: تطور الصادرات السلعية لكوريا الجنوبية خلال الفترة 1990–2009

السنة	القيمة(مليون دولار امريكي)
1990	143686
2000	172267
2001	150439
2002	162471
2003	193817
2004	253845
2005	284419
2006	325465
2007	371489
2008	3 ،422007
2009	555 ،363533

المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة OMC.

من خلال الجدول أعلاه ، نلاحظ أن صادرات كوريا الجنوبية قد تأثرت بصفة كبيرة بالسياسات العمومية، حيث بلغ معدل نمو صادراتها في المتوسط خلال فترة الدراسة بـ 10، 58% ، فالصادرات قد شهدت أرقام مهمة وقياسية حيث قدرت سنة 1999 بـ 143686 مليون دولار أمريكي، لتستمر في التطور وصولا إلى قيمة 363533، 555 مليون دولار أمريكي سمة 2009 وبمعدل نمو قدر بـ 153 %، ليعكس طبيعة الرتم السريع لتطور الصادرات ومدى إستجابتها للسياسات والإصلاحات العمومية المتعلقة بالشأن الإقتصادي التنموي في هذا البلد.

و تنكشف أكثر مدى مرونة صادرات كوريا الجنوبية أمام نجاعة وفعالية سياستها العمومية بالتطرق إلى حجم صادراتها المانوفاكتورية وحصتها في الصادرات العالمية، حيث قدرت بـ:412 مليون دولار أمريكي سنة 2010، لترتفع حصتها في الصادرات العالمية من 3، 3% سنة 2000 إلى 4، 1% سنة 2010 (أنظر الجدول رقم 03)، ووفق إحصائيات المنظمة العالمية للتجارة OMC، فإن كوريا الجنوبية تعتبر من أبرز المصدرين لسنة 2010 في العالم بعد اليابان التي قدرت صادراتها المانوفاكتورية ب 680 مليون دولار أمريكي.

و بالتالي النتائج الواردة في كلا الجدولين، تدل على مدى التطور الإقتصادي المحقق في كوريا الجنوبية من خلال نمط تخصصها في إنتاج وتصدير سلع كثيفة التكنولوجيا، وبذلك نستنتج أن هذا البلد يأخذ بعين الإعتبار نماذج "التفوق التكنولوجي"المقترنة بنسبة المبالغ المخصصة للإتفاق على نشاط البحث والتطوير.

و خلاصة القول ، أن كوريا الجنوبية تعتبر من الدول الصناعية المتقدمة لأنها نجحت في الإنتقال من مرحلة إحلال الواردات إلى مرحلة تصدير بفعل إرفاق هذه العملية بمجموعة من السياسات العمومية الفعالة في هذا المجال.

–الجدول رقم 04:حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية لكوريا الجنوبية في الصادرات العالمية

	قيمة(الصادرات مليـــــار دولار أمريكي)	حصة صادرات المنتجات المانوفاكتورية في الصادرات العالمية %			
السنوات	2010	1980	1990	2000	2010
كوريا الجنوبية	412	1 ،4	5 ،2	3 ،3	4، 1

la source: Organisation Mondiale de Commerce.Statistiques de commerce international 2011.P 84.

المطلب الثالث: تجربة النرويج في تنمية صادراتها

بعد بدء عمليات إنتاج النفط في النرويج في مطلع سبعينات القرن الماضي، شهدت السوق النفطية الدولية إرتفاعا في أسعار النفط، وبدأت الحكومة بالحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع حديث العهد على الإقتصاد الوطني، وتحولت تلك الإيرادات مباشرة إلى الموازنة، وأسهمت في زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الإستثماري والتشغيلي، زد على ذلك إرتفاع سعر صرف المرونة النرويجية إتجاه عملات بلدان الجوار، ومع ذلك استمرت الحكومة في سياستها التوسعية مدعومة بالإيرادات النفطية، إذ حاولت أن تدعم القدرة التنافسية لصادرات البلد الآخذة بالهبوط بتقديم الإعانات والدعم للصناعات المحلية غير ذات الصلة بالنفط كصناعة السفن والصناعات الغذائية والتعليب، وكذلك للقطاع الزراعي، وبحلول عام 1986 وعلى إثر الهبوط الحاد في أسعار النفط والتي لم تتحسن لغاية 1990 حصل تخبط في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام والموازنة في النرويج، وعلى أساس ذلك اتخذ قرار من البرلمان والحكومة النرويجية، على أن لا يتم إدخال إيرادات النفط المتحققة في زمن إنتعاش أسعاره في السوق الدولية وإنما يتم إقتطاع جزء من الإيرادات غير المتوقعة وإيداعها بصندوق خاص[1]، ولكن حصلت بعض التقاطعات عن حجم الإيرادات الفائضة وكيفية تحديدها الأمر الذي أدى إلى أن يتم إيداع

[1] إكرام حجاب,ترقية **الصادرات خارج المحروقات آلية للإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى الإقتصاد المتنوع–دراسة حالة الجزائر**,أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراء في الطور الثالث في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد نقدي ومالي, المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة,2020-2021, ص ص 85-86.

جميع إيرادات النفط في هذا الصندوق سواء انتعشت أسعار النفط أم لا، وهذا لكي يجنب إقتصاد البلد من الآثار السلبية الناتجة عن إيرادات المواد الطبيعية والمتمثلة في الأساس بالمرض الهولندي.

و هناك عوامل ساعدت على نجاح تجربة النرويج نذكر منها:[1]

- التركيز منذ البداية على السيطرة الوطنية على كل القرارات التي تمس إتجاه وحجم عمليات النفط؛
- توفر إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعلى درجة عالية من الكفاءة ليس فقط في قطاع النفط، وإنما في جميع السلطات الحكومية بصفة عامة؛
- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات العاملة للإستفادة من تجاربها وخبراتها المختلفة؛
- الإستفادة من المنافسة البناءة بين الشركات الوطنية من جهة ودور الشركات الدولية من جهة أخرى؛
- النجاح في خلق تعاون بناء بين شركات النفط والسلطات الحكومية؛
- التركيز على تحقيق أعلى نسبة ممكنة لإستخلاص النفط من المكامن، والنجاح في مضاعفة الإستخراج من 25% إلى 45%؛
- التركيز على حماية البيئة والسلامة في كل عمليات النفط؛
- تحقيق مستوى تقني عالي للآداء في قطاع النفط عن طريق البحث والتطوير وتطبيق النتائج في عمليات النفط على الساحل القاري النرويجي.

المطلب الرابع: تجربة الإمارات العربية المتحدة في تنمية صادراتها

إن نجاح دولة الإمارات في تطبيق سياسات التنويع الإقتصادي جعلها تعتبر تجربة رائدة لما حققته من نتائج إيجابية على المستوى المحلي أو الدولي والتي قد ساهمت في بعث النمو الإقتصادي.

لقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تطورات إقتصادية وإجتماعية كبيرة جدا ومتسارعة منذ بدء عملية التنمية الإقتصادية فيها منتصف سبعينات القرن الماضي مما أدى إلى خلق مستويات نمو إقتصادي مرتفعة ومن ثم زيادة مستويات دخل الأفراد ورفع المستوى المعيشي حيث يعتبر تحقيق إستقرارها السياسي بين إماراتها السبع عاملا أساسيا وشرطا ضروريا لتحقيق تلك الطفرة النوعية في إقتصادها على مستوى البلدان العربية

[1] أمال بن ناصر ووداد بورصاص,**أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات:الإقتصاد النرويجي نموذجا**,مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة 08 ماي 1945 قالمة –الجزائر,يوم25أفريل 2017,ص 13.

والعالمية[1]، وقد بذلت جهود في تنويع مصادر دخلها وتقليل الإعتماد على النفط بصورة كبيرة، ومن أهم القطاعات التي إعتمدت عليها الدول في تحقيق هدف تنويع الصناعة التحويلية وقطاع التشييد والبناء وكذلك قطاع النقل والإتصالات، كما قامت بما يلي:[2]

- التركيز على قطاع الطاقة الذي يلعب دورا هاما في قيادة عملية التنمية وقطاع الصناعات التحويلية نظرا لتوفر العديد من الصناعات؛
- قطاع العقارات وخدمات الأعمال باعتباره من الأنشطة ذات التأثير الأكبر على مجمل التطورات الإقتصادية، فالاستثمار في هذا المجال من أبرز المجالات التي يتجه نحوها القطاع الخاص؛
- قطاع النقل والتخزين والإتصالات حيث أولته الدولة إهتماما متميزا وقد ساهم في تحقيق نجاحات عديدة على مستوى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الدولية؛
- قطاع السياحة حيث حقق معدلات نمو تبلغ 10 بالمائة في المتوسط على مدار السنوات الخمس التي سبقت الأزمة المالية العالمية، وقد وصلت الإيرادات السياحية في نهاية عام 2010 إلى 22، 2 مليار دولار؛
- قطاع الخدمات الحكومية حيث بذلت الدولة جهدا كبيرا في تحسين الخدمات العامة، وذلك لإيمان الدولة بأن الإنسان هو الثروة الحقيقة من خلال تنمية الموارد البشرية وتوفير الخدمات الإجتماعية لكل فئات المجتمع هدف أساسي من أهداف التنمية، وذلك من خلال توفير الخدمات التعليمية والصحية وتوفير الرعاية الإجتماعية؛
- قطاع الزراعة حيث أولت دولة الإمارات العربية المتحدة التنمية الزراعية إهتماما كبيرا للنهوض بالقطاع الزراعي من خلال توفير الثروة المائية واستغلالها على أساس علمي وتنفيذ مشاريع الغابات والمشاتل، وقد أدت المجهودات المبذولة إلى التوصل إلى نتائج إيجابية تمثلت في تحقيق الإكتفاء الذاتي في عدة محاصيل زراعية وتصدير جزء منها إلى الدول المجاورة[3].

بالإضافة إلى ذلك قامت الإمارات العربية المتحدة بما يلي:[4]

- الإستثمار في إطار تنويع الإقتصاد المحلي في إنشاء أصول جديدة وبنيات تحتية وخدمات ذات جودة عالية؛
- إنشاء منطقة تجارية حرة لتطوير القدرات التصديرية (دبي)؛

---

[1] موسى باهي ,**التنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي في الدول العربية النفطية** ,أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراء في العلوم الإقتصادية,تخصص إقتصاد المعرفة والعولمة,كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة باجي مختار-عنابة-الجزائر,2018-2019 ,ص 238.

[2] أمجد صباح, **استراتيجية التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**,مجلة العلوم الإقتصادية,المجلد 12,العدد 2017,46, ص 5-6.

[3] وسيلة بوفنش,**إقتصاد ما بعد النفط:الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الإقتصادي**,مجلة ميلاف للبحوث والدراسات,جوان 2017,العدد 05,ص 218.

[4] أسماء بللعما ودحمان بن عبد الفتاح,**إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**,مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية,المجلد 07,العدد 01, 2018, ص 335

- إدراج عدة استراتيجيات:رؤية الإمارات 2021، رؤية أبو ظبي 2030، وخطة دبي 2015؛
- تبنت استراتيجيات إقتصادية محفزة على التنويع الإقتصادي، والتي حققت نجاح في زيادة مساهمة القطاعات الغير نفطية في الإقتصاد الوطني، مثل قطاعات: الصناعات التحويلية، والطيران والسياحة، والمصارف والتجارة والعقارات والخدمات والطاقة البديلة، حيث بلغ إسهام الصناعات النفطية سنة 2018 حوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي مقارنة ب 79 % عام 1980، وتسير حكومة دولة الإمارات في خطرات ثابتة لزيادة مساهمة هذه القطاعات في الإقتصاد الوطني لتصل إلى 80% في عام 2021.

في ضوء ما يملكه الإقتصاد الإماراتي من مميزات وإمكانيات إستثمارية متعددة ومتنوعة تم وضع المبادرة الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية للمساهمة والعمل على تنمية الإمكانيات التصديرية المتوفرة حاليا للهيكل التصديري للدولة غير التوسع الأفقي والعمودي للجانب السلعي والجغرافي، وزيادة نسبة مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي، و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

–جدول رقم 05: التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات العربية المتحدة بين العامين 2011 و2017

(الوحدة مليار دولار أمريكي)

السنة	الواردات	الصادرات غير النفطيــة	إعادة التصدير	إجمالي التجارة الخارجيةغير النفطية	النمو السنوى لإجمالي التجارة
2011	831	126	348	1305	–
2012	920	186	400	1506	%15
2013	967	169	443	1579	%5
2014	992	158	456	1606	%2
2015	952	185	418	1556	%3
2016	1002	197	400	1599	%3
2017	979	190	443	1612	%1

المصدر:قاعدة بيانات هيئة الإمارات للتنافسية والإحصاء وزارة الإقتصاد، الموقع: https://.fcsa.gov.ae/ar-ae/Pages/home.aspx، تاريخ الإطلاع: 2020/02/15، وقت الإطلاع 17:20.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تضاعف حجم كل من الصادرات غير النفطية وحجم إعادة التصدير وإجمالي التجارة الخارجية غير النقطية للإقتصاد الإماراتي خلال الفترة 2011-2017 وكذلك تضاعف إجمالي التجارة الخارجية غير النقطية وهذا راجع إلى السياسة التي إنتهجتها الدولة في إطار ترقية وتطوير التجارة الخارجية

عن طريق الإنفتاح التجاري والمالي وكذا تنويع وتوسيع القاعدة الإنتاجية ودعمها بالإستثمارات الأجنبية وأهمية تفعيل المبادرات والأنشطة التي من شأنها زيادة الإعتماد على القطاعات غير النفطية وتعزيز مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدولة بالإضافة إلى موقع الدولة الإستراتيجي وإمكانياتها الكبيرة.

خاتمة الفصل:

إن ما يمكن استخلاصه هو أن اعتماد الجزائر على النفط كمورد رئيسي للدخل، و تبعية اقتصادها لهذا المورد أصبحت نقمة عليها، حيث تؤدي الانخفاضات الكبيرة والمفاجأة في أسعار النفط في السوق العالمي إلى تعرض الاقتصاد إلى العديد من الأزمات، مما يجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية.

و هيمنة القطاع النفطي بالجزائر من حيث صادراته على إجمالي الصادرات، كما يمثل الشق الأكبر في تكوينها، فهو يشكل مخاطر حقيقية على الاقتصاد الجزائري بالاعتماد عليه، بالإضافة إلى إمكانية نضوب هذه الثروات الطبيعية.

و بتطور حركة التجارة الخارجية والاندماج الإقتصادي العالمي والتوسع في المبادلات التجارية، ارتأت الكثير من الدول في مختلف أنحاء العالم تبني استراتيجيات تنموية والعديد من التدابير والإجراءات التي من شأنها ترقية الصادرات خارج المحروقات وتنويع صادراتها للخروج من نفق الإقتصاد الريعي الذي يعتمد فقط على المحروقات، وفعلا قد نجحت العديد من الدول في ذلك على غرار الدول التي تناولنا تجاربها في هذا الفصل.

الفصـل الثاني:

آليات ترقية الصادرات خارج المحروقات

-دراسة حالة الجزائر-

تمهيـد:

تعتبر الصادرات الممول الوحيد لأي بلد، فهي تساهم في عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، والجزائر من بين البلدان التي تعول على صادراتها في عملية التنمية، حيث يتميز اقتصادها بأحادية التصدير للمحروقات والتي تمثل نسبة ما تقارب 96 % من مجموع الصادرات الكلية، وفي ظل تقلبات أسعار المحروقات وجدت الجزائر نفسها أمام إشكال عويص، لذلك كان من الحتمية الدائمة تطوير صادراتها خارج المحروقات تنويعها، وهذا ما سعت إليه من خلال وضع مجموعة من الإستراتيجيات والإجراءات لإعادة الإعتبار للتصدير خارج المحروقات من اجل تنمية الإقتصاد والنهوض به، وقد أولت اهتماما بالقطاع الزراعي بما يتمتع من مقومات وإمكانيات تمكنه من تحقيق إكتفاء في توفير الغذاء وزيادة مردودية الدولة وبما له تأثير على القطاعات الأخرى، فهو من أهم القطاعات التي يمكن أن تخدم التنمية الإقتصادية في البلاد.

و من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى النقاط التالية:

المبحث الأول:الاستراتيجيات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات؛

المبحث الثاني:انعكاسات الإجراءات والآليات المتخذة على التصدير(دراسة حالة القطاع الزراعي).

المبحث الأول: الإستراتيجيات والإجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات

في ظل تداعيات تقلبات أسعار النفط والمحروقات وما يترتب عنه من تذبذب في مداخيل العملة الصعبة وما يؤثر سلبا عن اقتصاديات الدولة،و خاصة منها ما كان اقتصادها معتمدا بنسبة كبيرة على عوائد المحروقات، فأصبح من الحتمية واللزوم على الدولة أن تتبنى إستراتيجيات وإتخاذ إجراءات تعمل من خلالها على إحداث تغيير يكون من شأنه تنمية الصادرات خارج المحروقات وتحسين آداء الإقتصاد الوطني.

-الجدول رقم 06:تطور الصادرات خارج المحروقات من 2010 إلى 2020

القيمة=مليون دولار

	صـــادرات المحروقـات	%	صـادرات خـــارج المحروقـات	%	مجمـوع الصـادرات
2010	55527	33 ،97	1526	67 ،2	57053
2011	71427	19 ،97	2062	81 ،2	73489
2012	69804	13 ،97	2026	87 ،2	71866
2013	63752	72 ،96	2165	28 ،3	65917
2014	60304	86 ،95	2582	11 ،4	62886
2015	35724	54 ،94	2063	46 ،5	37787
2016	28246	07 ،94	1780	93 ،5	30026
2017	32873	56 ،94	1890	44 ،5	34763
2018	38872	93	2925	99 ،6	41797
2019	33244	8 ،92	2580	2 ،7	35824
2020	19524	7 ،90	2021	3 ،9	21545

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار، حصيلة التجارة الخارجية.

statistique du ،http//www.andi.dz/index.php/fr/statistisque/bilan-du-commerce-ewterireur. Direction des études et prpspective direction générale des douanes.ministére du finances.2018.2019.2020.p 14-15-7. ،commerce ewtérirur de l' ALGERIE

نلاحظ من خلال الجدول أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التبعية لقطاع المحروقات، حيث أن الصادرات خارج المحروقات لا تغطي إلا نسبة قليلة فقط، وهذا ينعكس بالسلب على حصيلة الميزان التجاري من جهة والاقتصاد الوطني من جهة أخرى، خاصة وأن قطاع المحروقات يعاني من تذبذبات في أسعار البترول، ومن الملاحظ أن النسبة الأكبر من الصادرات الجزائرية هي من المحروقات، ما يجعل النمو الاقتصادي حبيس تطور هذا

القطاع بالدرجة الأولى وكذا ارتفاع أسعاره وتقلباته، وكذلك مرتبط بالنمو العالمي والطلب عليه في الأسواق العالمية.

و على الرغم مما تمثله الصادرات خارج المحروقات من تحقيق النمو الاقتصادي لأي بلد، إلا أن هذا لا ينطبق على الجزائر التي تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية، فالصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز 10% لعدة سنوات.

كما هو ملاحظ أن المحروقات تمثل أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2018 بحصة 93، 13% من القيمة الإجمالية للصادرات، بزيادة قدرها 15، 26% مقارنة بسنة 2017، كما أن الصادرات خارج المحروقات التي لا تزال هامشية، والتي تقدر نسبتها بـ 6، 87% من القيمة الإجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2، 83 مليار دولار، فقد سجلت زيادة قدرها 46، 13% مقارنة بسنة 2015 بقيمة 17007 مليون دولار أمريكي، واستمر هذا العجز إلى غاية سنة 2019 بـ 5114، 92 مليون دولار أمريكي.

–الجدول رقم 07: هيكلة الصادرات خارج المحروقات للفترة 2010–2020

	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
السلـــع الغذائيـــة	315	335	315	402	323	235	327	349	77 ،373	8 ،407	6 ،399
المواد الخام	94	161	168	109	109	106	84	73	39 ،92	95 ،95	85 ،65
المواد نصف المصنعـة	1056	1496	1527	1458	2121	1597	1321	1410	58 ،2333	92 ،1950	47 ،1439
السلـــع والمعدات الزراعيـة	1	-	1	-	2	1	-	29 ،0	31 ،0	25 ،0	31 ،0
السلـــع و المعدات الصناعيـة	30	35	32	28	16	16	54	78	10 ،90	97 ،82	84
السلـــع الاستهلاكيـة غير الغذائية	30	15	19	17	11	11	19	20	42 ،33	42 ،30	75 ،31
اجمالـــي الصـــادرات خـــارج المحروقـات	1526	2062	2026	2165	2582	2063	1780	1890	56 ،2925	37 ،2580	98 ،2020

المصدر:الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، على الموقع:

http//www.andi.dz/index.php/fr/statistisque/bilan-du-commerce-ewterireur.

Direction des études et prospective.statistique du commerce extérieur de l'ALGERIE.direction générale des douanes.ministére des finances.2018.2019.2020.p 14-15-7.

إن هيكلة الصادرات الجزائرية بالإضافة غلى المحروقات تضم ستة مجموعات تختلف نسبها من سنة لأخرى، وتتمثل أساسا في مجموعة من المواد التي يتم تصديرها خارج المحروقات و تطورت هاته المواد كما موضح في الجدول السابق.

هيكلة الصادرات خارج المحروقات تتمثل أساسا في:المنتجات النصف مصنعة التي تعدت 5% من الحجم الإجمالي للصادرات وهي بذلك تحتل الصدارة، المواد الغذائية بحصة لم تتجاوز 1% سبع المعدات الصناعية والمواد

الخام بحصة 0، 22 %، والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصة 0، 08%، إن تركيبة الصادرات خارج المحروقات الجزائرية تبين لنا هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بالدرجة الأولى على صادراته النفطية.

–الجدول رقم08 :التوزيع الجغرافي للصادرات خارج المحروقات حسب المناطق في الفترة 2000–2019

(الوحدة=مليون دولار)

المنطقة / السنوات		الاتحاد الاوروبي	دول ممظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	الدول الاوروبية الاخرى	دول امريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	أوقيانوسيا	الدول العربية	الدول المغاربية	الدول الافريقية	المجموع
2010	القيمة	28009	20278	10	2620	4082	-	694	1281	79	57053
	النسبة	09 ،49	54 ،35	01 ،0	5 ،4	1 ،7	-	2 ،1	2 ،2	1 ،0	%100
2011	القيمة	37307	24059	102	4270	5168	41	810	1586	146	73448
	النسبة	79 ،50	75 ،32	13 ،0	81 ،5	03 ،7	06 ،0	1 ،1	15 ،2	19 ،0	%100
2012	القيمة	39797	20029	36	4228	4683	-	958	2073	62	71866
	النسبة	37 ،55	86 ،27	05 ،0	8 ،5	2 ،6	-	3 ،1	8 ،2	08 ،0	%100
2013	القيمة	41277	12210	52	3211	4697	-	797	2639	91	64974
	النسبة	52 ،63	79 ،18	08 ،0	9 ،4	2 ،7	-	2 ،1	06 ،4	14 ،0	%100
2014	القيمة	40378	10344	98	3183	5060	-	648	3065	110	62886
	النسبة	20 ،64	44 ،16	15 ،0	06 ،5	04 ،8	-	03 ،1	87 ،4	71 ،0	%100
2015	القيمة	22976	4134	30	1131	1733	-	439	1319	84	31846
	النسبة	14 ،72	98 ،12	09 ،0	55 ،3	44 ،5	-	37 ،1	14 ،4	26 ،0	%100
2016	القيمة	22976	5288	37	1683	2409	-	572	1550	82	34597
	النسبة	41 ،66	28 ،15	1 ،0	86 ،4	96 ،6	-	65 ،1	48 ،4	23 ،0	%100
2017	القيمة	20386	6465	40	2530	3595	71	799	1273	103	35262
	النسبة	81 ،57	33 ،18	11 ،0	17 ،7	19 ،10	2 ،0	26 ،2	61 ،3	29 ،0	%100
2018	القيمة	23386	6950	40	2660	5351	248	712	1669	132	41148
	النسبة	83 ،56	89 ،16	09 ،0	46 ،6	13	6 ،0	73 ،1	05 ،4	32 ،0	%100
2019	القيمة	20496	-	2318	3884	6424	531	-	1787	382	35822
	النسبة	21 ،57	-	47 ،6	84 ،10	93 ،17	48 ،1	-	98 ،4	06 ،1	%100

المصدر: 2019/ANDI: 2018-2017/cnis: 2016-2010:المديرية العامة للجمارك:إحصائيات التجارة الخارجية.

نلاحظ أن أكثر من 50 % من صادرات الجزائر توجه نحو دول الاتحاد الأوروبي، والذي يعتبر الزبون الأول للجزائر، فمثلا سنة 2015 بلغت الصادرات نحوه أكثر من 72 % أي ما يقارب 3/2 من إجمالي الصادرات و هذا راجع بالأخص إلى التقارب الجغرافي عن طرق البحر الأبيض المتوسط، ثم دول أعضاء منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية التي تضم جميع الدول الصناعية المتقدمة(كندا، اليابان، ألمانيا، كوريا الجنوبية، أستراليا، بلجيكا، السويد، سويسرا..) والتي تعتبر منطقة جذب والجزائر تمثل شريك مهم في إمدادهم بالمواد الأولية، أما الدول الأوروبية الأخرى فتمثل نسبة قليلة لم تتجاوز من 3% إلى 10% من إجمالي الصادرات، وذلك للتباعد الجغرافي والاختلاف الذهني وعدم وجود علاقات وطيدة مع هذه الدول، أما بالنسبة للدول العربية فلم تتجاوز

القيمة 3% وكذا دول المغرب العربي والتي تمثل نسبة ضئيلة تعتبر بعيدة كل البعد على المستوى المطلوب وهذا راجع بالدرجة الأولى لاختلاف أنظمة الحكم بالرغم من أن المؤهلات التي تتوفر عليها الاتحاد المغاربي من شانها أن تكون فعالة لبناء تكتل إقتصادي، وأخيرا الدول الإفريقية والتي نسبة وارداتها من الجزائر تكاد تؤول لـ 0.%

المطلب الأول: الإستراتيجيات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

من الإستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لترقية صادراتها ما يلي:

1-إستراتيجية الإحلال محل الواردات (التوجه نحو الداخل):

تتضمن هذه الإستراتيجية إنشاء صناعات محلية لإنتاج منتجات كانت تستورد من الخارج، أي هي بإنتاج سلع صناعية تحل محل ما كان يستورد منها أو ما كان سيقوم بإستراده لو لم يقم بهذا الإنتاج، كما تعرف على "أنها إستراتيجية إنمائية ذات توجه داخلي والاعتماد على الذات، والهدف من تطبيق هذه السياسة هو حماية السوق المحلية من مخاطر كبيرة فد تواجه الإقتصاد المحلي"[1] ، وتوجد عدة طرق لقياس هذا الإحلال، إلا أن المقياس الأكثر شيوعا هو الذي يقيس الإحلال أي أنه النسبة بين الواردات وبين العرض الكلي من السلعة.و تعتمد هذه السياسة على إتباع مزيج من القيود الجمركية والغير جمركية التي تحول دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعة الإحلال محل الواردات التي خلقت في ظل الحماية الجمركية وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تخفيض الواردات وإحلال الصناعات الوطنية محلها، وإيجاد سوق محصنة للمنتجات الوطنية ضد قوى المنافسة الأجنبية.

2-إستراتيجية تشجيع الصادرات والتوجه نحو الخارج:

يعرفها تقرير البنك الدولي سنة 1987 بأنها" تلك الإستراتيجية التي لا تمارس فيها السياسة التجارية والصناعية التفرقة بين الإنتاج للسوق المحلية ، وبين الصادرات ولا بين المشتريات من السلع المحلية والأجنبية"، كما يعرفها مصطفى محمد عز العرب بأنها "مجموعة الإجراءات والوسائل المختلفة التي تتبعها الدولة بهدف التأثير على كمية وقيمة صادراتها بالشكل الذي يسمح بزيادة القدرة على مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق الأجنبية"، من أهم أدوات هذه الإستراتيجية: إعفاء جمركي وضريبي على المدخلات المستوردة اللازمة للمنتجين المصدرين، إعفاء من الضرائب المحلية المباشرة والغير مباشرة على الأنشطة التصديرية، منح إئتمان استيرادي من أجل دعم استيراد المدخلات الوسيطة اللازمة لصناعة التصدير، دعم مباشر للسلع المصدرة.

كما تتخذ هذه الإستراتيجية في العادة إجرائين غرضهما ليس مجرد تنظيم الصادرات بل تشجيعها وهذان الإجراءان هما منح الإعانات على تصدير السلع، وإتباع طريقة الإغراق في الأسواق الخارجية، وهو ما يسمى بإستراتيجية التوجه نحو الخارج أو بسياسة تنمية الصادرات[2].

---

[1] عتيق شيخ، **الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر– حالة النفايات–** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في لعلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران-الجزائر، 2011-2012 , .ص57 .

[2] عتيق شيخ، مرجع سبق ذكره,ص 64.

3-إستراتيجية التسويق الدولي:إن الاهتمام أكثر بالمنتوج من الناحية التسويقية يمكن أن يكون مدخلا مهما في تنمية الصادرات في الدول النامية، خاصة في كثير من المنتجات الزراعية التي تمتلك فيها مزايا تنافسية في إنتاجها وتحتاج لجهود تسويقية من أجل تقديمها في أحسن الظروف للمستهلك الأجنبي[1].

4-إستراتيجية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشغل هذه المؤسسات حيزا مهما في تنمية الإقتصاد نظرا لدورها الرائد في تطوير صادرات الدول كما ونوعا، ما جعلها تحظى باهتمام كبير لدى السلطات العمومية للدولة، والجزائر كغيرها من الدول عملت على استحداث إستراتيجيات تعمل أول على ترقية نشاط إنتاج مؤسساتها الإقتصادية (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)و ثانيا تصريف منتجاتها نحو الخارج، وهذا في إطار سياسة إقتصادية تهدف لترقية الصادرات خارج المحروقات.

و قد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها:مؤسسات تعمل في أنتاج سلع وخدمات، حيث تشغل من 01 إلى 250 عامل، كما لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار"[2].و تعتبر مؤسسة اقتصادية متوسطة إذا كانت تشغل من 50 إلى 250 عامل ورقم أعمالها ما بين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين مائة مليون خمسمائة مليون دينار جزائري[3]، وأما المؤسسات الصغيرة فهي تشغل من 10 إلى 49 عامل، دون أن يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار ا وان لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار[4]، كما تعتبر كذلك كل مؤسسة تشغل من 01 إلى 09 عمال مع تحقيقها لرقم أعمال أقل من عشرون مليون دينار أو أن لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار مؤسسة صغيرة.[5]

وقد اعتمدت الدولة على عدة آليات لدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها:

-**آلية ترقية الإستثمار**:من خلال مرسوم تشريعي بخص ترقية الإستثمار رقم:93-12 المؤرخ في:1993/10/05 يعطي إمتيازات مهمة لقطاع الخواص في مجال الإستثمارات.

-**آلية الخصخصة:** تم الإستعانة بهذه الآلية في إطار تحقيق مساعي برنامج التعديل الهيكلي من اجل إنعاش الإقتصاد الوطني والإنتقال إلى إقتصاد السوق، تم تنفيذ هذه الآلية وفق الأمر رقم:95-22 المؤرخ في:1995/08/26 -الجريدة الرسمية العدد 48.

---

[1] سليمان دحو,التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات,مجلة الواحات للبحوث والدراسات,العدد 20,جامعة غرداية,سنة 2014,ص 127.

[2] المادة 04 من القانون رقم:01-18 الصادر في :2001/12/12,و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة,الجريدة الرسمية,العدد 77.

[3] المادة 05 من القانون:01-18 .

[4] المادة 06 من القانون:01-18.

[5] المادة 07 من القانون:01-18.

-**آلية التمويل**: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل رفع قدراتها التنافسية في ظل إقتصاد السوق، يتطلب البحث عن آلية تمويلية فعالة لهذا بادرت السلطات العمومية لإيجاد مصادر تمويل على المستوى المحلي (صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-صندوق رأس مال المخاطر-القرض الإيجاري) والدولي وذلك بإبرام عدة إتفاقيات (مثل:برنامج الميدا بالجزائر-التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية-التعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية-....الخ).

5-المؤسسات الداعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات:

إعتقدت السلطة تحت تأثير بعض الأعوان الإقتصاديين، بأهمية إستحداث إطار مؤسساتي جديد لترقية الصادرات خارج المحروقات، يعمل على توفير الدعم والإسناد لقطاعات التصدير ويسهر على تطبيق سياسة الحكومة في مجال تنويع الصادرات.[1]

لذلك تم إنشاء عدة هيئات مكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين، ومن أهمها:

1. وزارة التجارة الوطنية: تقوم بالمهام التالية برئاسة وزير التجارة :[2]

- تنشيط تحفيزٌ النشاطات التجارية الخارجيةٌ الثنائية والمتعددة الأفراد؛
- المساهمة في إعداد الإتفاقيات التجارية وتنفيذها؛
- تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجيةٌ.

2.الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم(327/96) المؤرخ في 01 أكتوبر 1996، وقد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وهو موضوع تحت وصاية وزارة التجارة [3].

3.الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم:93/96 المؤرخ في 1996/03/03 ، والتي عوضت سابقا بالغرفة الوطنية للتجارة (CNC)وقد كيفها المشرع الجزائري على أنها هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري، وتتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، وتخضع لوصاية وزارة التجارة.

---

[1] الجيلالي عجة,**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى احتكار الخواص**,دار الخلدونية للنشر ولتوزيع,القبة القديمة الجزائر,الطبعة الأولى,2007, ص 249.

[2] يمينة حفايضية,برقوق صابرينة,**ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الجزائر-خلال الفترة 2004-2017**,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية,تخثث مالية وتجارة دولية,جامعة 08 ماي 1945, 2018/2004,ص 52.

[3] الهواري تيغرسي,حاج يوسف سارة,**مرجع سبق ذكره**,ص 11.

و تعتبر هذه المؤسسة مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري صناعي، وتقوم حسب المادة 05 من المرسوم بما يلي[1]:

- تزويد السلطات العمومية بمبادرة منها أو بناءا على طلب من هذه السلطات بالآراء والإقتراحات في المسائل التي تهتم بالأنشطة التجارية أو الصناعية أو الخدمية؛
- تقوم بتنظيم المشاركة في التظاهرات الإقتصادية داخل الوطن وخارجه، ولاسيما المعارض والندوات التي يكون الهدف منها ترقية النشاطات الاقتصادية وتطوير المبادلات التجارية مع الخارج؛
- تقييم علاقات التعاون والتبادل، وتبرم اتفاقيات مع الهيئات الدولية التي لها نفس الطبيعة؛
- من مهامها الإدارية: إصدار أي وثيقة أو شهادة يطلبها المتعاملون الاقتصاديون في الجزائر أو خارجها؛
- تقوم بالتكوين وتحسين المستوى والمعلومات لدى المؤسسات الاقتصادية؛
- تنجز كل الأعمال والدراسات المساعدة على تطوير المنتجات والخدمات مع الأسواق الخارجية.

4.الشركة الوطنية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

أنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم:205/96 الصادر في :05 جوان 1996 والمتعلق بتأمين القرض على الصادرات والذي أسس في نص المادة:01 منه نظام تأمين على مخاطر التصدير، وانطلاقا من ذلك أصدرت السلطة القانون الأساسي للشركة والذي يعتبر ذات أسهم بالنظر غلى عقدها الموثق والصادر في 1996/12/03ذات رأس مال يقدر بـ:250 مليون دج موزعة بصفة متساوية على 05 بنوك و05 شركات تأمين.

5.الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX:

أنشأت الشركة للمعارض والتصدير سنة 1971، وهي مؤسسة ذات طابع اقتصادي تقوم أساسا بمهام تنمية المبادلات التجارية والزيادة في قيمتها من خلال ترقية الصادرات وترشيد الواردات[2]، ولها عدة مهام منها:[3]

– تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى الدولي، الوطني، الجهوي والمحلي؛

– تنظيم المعارض الخاصة خارج البلاد؛

– إعانة المتعاملين في ميادين ترقية التجارة الخارجية وذلك بفضل:

---

[1] فضيلة زواوي,**إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**,جامعة امحمد بوقرة بومرداس,الجزائر, ص ص 388-389.

[2] فضيلة زواوي,مرجع سبق ذكره, ص 386.

[3] سلمى صالحي,**واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2020**,المجلة الدولية للاداء الإقتصادي,المجلد:04,العدد:01,2021,ص ص 423-424.

- ☒ الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات التجارية؛
- ☒ فرص التعامل الاقتصادي والتجاري مع الشركاء الأجانب؛
- ☒ الإعلام الاقتصادي والتجاري؛
- ☒ التقارب بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين والأجانب؛
- ☒ قوانين وترتيبات التصدير؛
- ☒ تحرير مجلات ونشريات إعلامية اقتصادية وتجارية؛
- ☒ تنظيم ملتقيات مهنية، ندوات ومحاضرات متخصصة؛
- ☒ تسيير واستغلال كل المنشآت قصر المعارض.

6-الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX:

أنشأت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بأمر رئاسي رقم 03-04 مؤرخ في 19 جويلية سنة 2003، وبدأت عملها بتاريخ:12 جويلية 2004، مهمتها هي الاشتراك في ترويج المنتج الجزائري لأكبر عدد من البلدان، بالإضافة إلى المهام التالية وحسب (المادة 19-20) :[1]

- ☒ ضمان تسيير أدوات ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- ☒ ضمان تسيير ديناميكي للشبكة الوطنية للمعلومات التجارية؛
- ☒ تزويد المؤسسات الجزائرية بالمعلومات التجارية والاقتصادية حول الأسواق الخارجية؛
- ☒ دعم جهود المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية؛
- ☒ ترقية نوعية العلامة للمنتجات الجزائرية بالخارج.

و الهدف من إنشاء هذه الشركة ترقية الصادرات الوطنية خارج المحروقات بما فيها الصناعية، وكذا تدعيم القدرات التصديرية غير المستغلة والعمل على دفع المصدرين إلى اقتحام الأسواق الدولية، وذلك بفضل الضمانات التي تقدمها لهم الشركة والتمويل المقدم من طرف البنوك، كما تساهم في تقريب المصدرين الجزائريين من المتعاملين الأجانب، مع تزويدهم بمعلومات واسعة حول الزبائن والأسواق الدولية بصفة دورية وذلك لتحسين سير عمليات التصدير وتفاديا لوقوع خسائر، ومن المخاطر التي تقوم هذه الشركة

[1] عبد الرزاق بن هارون,**إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر-القطاع الزراعي –حالة التمور الجزائرية–**,مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,تخصص اقتصاد وتسيير بترولي,جامعة قاصدي مرباح,ورقلة,2013/2012,ص 16

بتأمينها:مخاطر تجارية ، سياسية، مخاطر عدم التحويل، مخاطر الكوارث الطبيعية.[1]

7-الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين ANEXAL:[2]

أنشأت هذه الجمعية في 10 جوان 2001، للدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين ، وتضم أكثر من 100 مصدر، وهي تساهم في وضع السياسات الخاصة بترقية الصادرات، ومن مهامها (الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين 2021):

- المساهمة في تبادل الخبرات ونشرها؛
- نشر مختلف المعلومات التي تكرس التعاون بين المصدرين الجزائريين؛
- الإعلام المختلف التظاهرات الدولية والوطنية؛
- تشجيع المصدرين الجزائريين على المشاركة في التظاهرات الوطنية والدولية.

8-الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE:[3]

تأسس عن طريق قانون المالية 1996، حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية كافة المصاريف المتعلقة بالنقل/العبور، نقل البضائع، النماذج وملصقات المعارض لمناسبة إقامة المعارض ومصاريف الإشهار المخصص للتظاهرات المعتبرة.

9- المجلس الوطني لترقية الصادرات خارج المحروقات:[4]

نصب وهذا يوم السبت 04 ماي 2019 من قبل وزير التجارة سعيد جلاب، ويضم المجلس الذي يخضع لسلطة الوزير الأول ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية والمتمثلة في وزارة التجارة والمالية والداخلية والجماعات المحلية والشؤون الخارجية والنقل والأشغال العمومية، إضافة إلى رؤساء الغرف الوطنية للفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات التقليدية والحرف، وممثلين عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والجمارك والجمعية الوطنية للمصدرين والوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية .وتتمثل مهام المجلس في اتخاذ جميع القرارات الرامية إلى تطوير الصادرات خارج المحروقات ومرافقة المصدرين .وللعلم، فقد تم إنشاء هذا المجلس وتحديد تشكيلته

[1] صراح بن لحرش,تشجيع الصادرات خارج المحروقات-دراسة حالة-,مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير,تخصص إدارة أعمال,جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي,2012-2013,ص ص 120-121.

[2] سلمى صالحي,مرجع سبق ذكره,ص 424.

[3] الهواري تيغرسي,حاج يوسف سارة,مرجع سبق ذكره,ص 12.

[4] زهرة مصطفى,واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة مابين (2010-2021) ,مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية,المجلد 05,العدد:02,2021,ص 8.

وصلاحياته بموجب المرسوم التنفيذي 04 - 173الصادر بتاريخ 12 يونيو 2004 (وكالة الأنباء الجزائرية 2019).

المطلب الثاني: إجراءات المتخذة من طرف الدولة لترقية الصادرات خارج المحروقات

بغرض تنويع الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية للمحروقات، اجتهدت الدولة الجزائرية في تقديم الإعانات والتحفيزات اللازمة للمصدرين الجزائريين، بحيث لجأت الدولة إلى تقديم منح مادية أو عينية للمنتجين الذين يصدرون سلعهم للخارج وذلك من اجل تحقيق الأهداف التالية:

-تحسين ميزانها التجاري، مساعدة صناعة ذات نفوذ سياسي، تنشيط منطقة تعاني من الكساد الاقتصادي وتتركز فيها الصناعات التصديرية، تمكين المنتج المحلي من دخول أسواق التصدير[1]. وفي هذا الإطار اتبعت مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تشجيع الصادرات، ومن هذه الإجراءات ما يلي:

1-إجراءات تحرير التجارة الخارجية:

نظرا للوضع المتدهور لاقتصاد البلد الذي ألقى بثقله على التجارة الخارجية عقب أزمة 1986، قد عملت الحكومة على تحرير هذا القطاع بصفة تدريجية في إطار برنامج ما يسمى بالتعديل الهيكلي" L' ajustement Structurel" سنة 1989، فهذا البرنامج قد حمل في طياته سلسلة من التدابير الهادفة إلى إستعادة التوازنات الكلية والجزئية من خلال إجراء التصحيحات اللازمة على مختلف التشوهات في الإقتصاد الجزائري، فتعهد السلطات الجزائرية بتنفيذ هذه التدابير يمثل مقابل المساعدة المطلوبة من صندوق النقد الدولي، وتتمثل التدابير الواردة في برنامج التعديل الهيكلي على النحو التالي:[2]

- تخفيض عجز الميزانية:في البداية يمكن أن يتحقق هذا الخفض عن طريق تقليص الإنفاق العام بما في ذلك الإعانات؛
- تحسين الآداء المالي للمؤسسات الإقتصادية العامة؛
- إعادة النظر في سياسة الدعم وتحديد الأسعار؛
- التحرير التدريجي للتجارة الخارجية.

و من اجل تفعيل عملية تنفيذ تدابير برنامج التعديل الهيكلي الرامية لتحرير التجارة الخارجية، عملت الحكومة على إتخاذ مجموعة من الإجراءات، حيث تتمثل في النحو التالي:

[1] موسى مطر,حسام داود,باسم اللوزي,توفيق عبد الرحيم يوسف,طارق شلبي,التجارة الخارجية,دار صفاء للنشر والتوزيع,الطبعة الأولى,عمان 2001, ص 67-68.

[2] Abdelkader Derbal,L'éxportation et L'éntreprise algérienne:passé,présent,futur,Cahiers du CREAD n"43,1er trimestre 1998,pages 41-46http: //creaddz.com/data/data/doc/index.html?newdate=110322009.

- القانون رقم 89-12 المتعلق بنظام الأسعار، حيث أصبح هذا النظام يخضع لعدة مقاييس أبرزها حالة العرض والطلب (المادة 03 منه)؛
- القانون رقم 90-16 المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 1990، يعتبر من أبرز الإجراءات التي وضعتها السلطات العمومية في إطار التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
- المرسوم التنفيذي رقم 91-37[1] المتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، حيث عمل هذا المرسوم على تحرير التجارة الخارجية بصفة فعلية على حساب الترخيصات والتدخلات الإدارية؛
- التعليمة رقم 625 تم إصدارها في 1992/8/18 من قبل رئيس الحكومة، قصد تنظيم أفضل لقطاع التجارة الخارجية؛
- إعادة جدولة الديون، بعد إبرام إتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي (أفريل 1994-ماي 1995)، أعيدت جدولة الديون الخارجية ؛
- إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة بموجب التعليمة رقم 94-20 المؤرخة في 1994/04/12؛
- الأمر رقم 03-04 المؤرخ في 2003/07/19 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها، يكرس مبدأ حرية التصدير والإستيراد.

و بالتالي إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية التي اعتمدتها الجزائر تكشف لنا على نية الحكومة وقواعد إقتصاد السوق، حيث عملت جاهدة على الخروج من منهج الاحتكار الممارس على التجارة الخارجية إلى منهج حر يخضع لضوابط السوق.

2-إجراءات سعر الصرف وتخفيض العملة:

كان الهدف من وراءها التخلص من العجز الذي صاحب الحساب الجاري الخارجي للجزائر بالخصوص بعد النكسة البترولية عام 1986، وذلك بترقية الصادرات خارج المحروقات عن طريق تعديل سعر صرف العملة الوطنية بما يتناسب والإنتاج الوطني.

كما تتبع هذه الإستراتيجية العديد من الدول بغرض تدعيم النقد وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد، حيث يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقات بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، وأداة أكثر فاعلية عندما يتعلق الأمر بتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات في آن واحد وبشكل مباشر.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 37/91المؤرخ في 1991/02/13 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية,الجريدة الرسمية رقم 12,المؤرخة في 1991/03/20

المقصود بسياسة تخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عدد أقل من ذي قبل من هذه العملات[1].

ويقصد بتخفيض قيمة العملة أيضا هو أن تقرر الدولة تخفيض عملتها بالعملات الأجنبية، حيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن تخفيض سعر الصرف هو تخفيض القوة الشرائية في الخارج، كأن تقرر دولة ما مثال أن تخفض سعر الصرف لعملة وطنية بدولارات، فبدلا أن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولارا واحدا فإنه يصبح دولار واحد يساوي 4 وحدات[2].

ويعتبر الهدف من هذه السياسة هو تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة أي تحقيق التكامل بين القطاعات التصديرية وباقي القطاعات الأخرى التي تعتمد عليها الدولة، ذلك كون السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى, كالقطاع التصديري الذي يعتمد على القطاع الإنتاجي واليد العاملة.

3-إجراءات الإصلاح النقدي والضريبي والجمركي:

أ-إجراءات الإصلاح النقدي:

لقد أصدر بنك الجزائر مجموعة من الإجراءات المتعلقة بمراقبة الصرف وأشكال التحصيل، وذلك من اجل تسهيل عملية مراقبة الصرف مع وضع تدابير مشجعة في تحصيل إيرادات التصدير في هذا المجال:

- النظام رقم:90-02 المؤرخ في 1990/09/08، والتعلق بتحديد شروط فتح وتسيير الحسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين، ويعمل هذا النظام على تمكين المتعامل الاقتصادي من استلام مداخيل التصدير[3]؛
- نظام رقم:90-03 المؤرخ في:1990/09/08 يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل النشاط الاقتصادي وإعادة تحويلها إلى الخارج ومداخيلها، فهو يعمل على توجيه أحسن لرؤوس الأموال القابلة للإنتقال للجزائر[4]؛
- نظام رقم:91-13 المؤرخ في 1991/08/14 المتعلق بالتوطين والتسوية المالية للصادرات خارج المحروقات فتوجب على المصدر اختيار بنك وسيط قبل تصدير السلع والخدمات حيث يلتزم بمختلف العمليات المصرفية؛

---

[1] مجدي محمود شهاب,**الإقتصاد الدولي المعاصر**,دار الجامعة الجديدة,ب ط,الإسكندرية,مصر,2006,ص 258.

[2] زينب حسين عوض الله,**الاقتصاد الدولي(نظرة عامة على القضايا)**,الدار الجامعية للطباعة والنشر, الاسكندرية, مصر, 1998,ص ص 303,304

[3] المادة 01 و02 من النظام رقم:90-02,الجريدة الرسمية –العدد 45.

[4] المادة 03 من النظام رقم:90-03,الجريدة الرسمية –العدد 45.

- يجب أن لا تتعدى فترة تسديد قيمة الصادرات 120 يوما من تاريخ شحن البضائع إلا في حالة التي يمنح فيها بنك الجزائر ترخيص؛

- نظام رقم:07-01 المؤرخ في:2007/02/03، بتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، فهذا النظام يسمح بمجرد ترحيل الإيرادات الناجمة عن الصادرات من غير المحروقات للسلع والخدمات للبنك الوسيط من جملة من القواعد.

و تتم مراقبة عملية ترحيل ناتج الصادرات خارج المحروقات من قبل البنك المعتمد على أساس الوثائق التي يرسلها كل من المصدر والمصالح الجمركية (المادة 69 من النظام أعلاه).

ب- إجراءات الإصلاح الضريبي:

في فترة إحتكار الدولة للتجارة الخارجية تميز النظام الضريبي الجزائري بالتعقيد والثقل وكان من الصعب التحكم فيه وتسييره، وقد شهد تعدد في الضرائب والرسوم بمعدلات مختلفة، و مع توجه الجزائر نحو إقتصاد السوق بتحرير تجارتها الخارجية قد أدخلت استراتيجيات ضريبية جديدة في إطار سياسة الميزانية التي تبنتها الدولة ضمن قانونها المالي سنة 1991، حيث احتوت على اصطلاحات عميقة للنظام تهدف لترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وهكذا أنشأت ضرائب جديدة لإلغاء الضرائب السابقة، وقد تمثلت هذه الضرائب في:

- الضريبة على الدخل الإجمالي IRG ؛[1]
- الضريبة على أرباح الشركات IBS؛[2]
- الرسم على القيمة المضافة TVA؛.[3]
- الإعفاء من الدفع الجزافي (VF)؛.[4]
- الرسم على النشاط المهني(TAP).[5]

ج-إجراءات الإصلاحات الجمركية:

[1] المادة 04 و11 من النظام رقم:91-03 الجريدة الرسمية –العدد 30

[2] المادة 67 من النظام رقم:07-01 الجريدة الرسمية –العدد 31,القانون رقم:90-36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991,الجريدة الرسمية-العدد 57.

[3] القانون رقم:90-36,مرجع سبق ذكره,المادة 135 منه.

[4] القانون رقم:90-36,مرجع سبق ذكره,المادة 65 منه.

[5] حليمة بومعزة,دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين(2000-2015) في ظل دعم ونرافقة الدولة,مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية,العدد 18,جامعة فرحات عباس,سطيف, الجزائر,2017,ص 95.

يلعب النظام الجمركي دور أساسيا وفعال في التأثير على التجارة الخارجية بصفة عامة والصادرات وتنشيطها بصفة خاصة، لهذا لابد من التنظيم الحسن لهياكل هذا النظام، وذلك بالكيفية التي يصبح معها مرن وقادر على التكيف مع مختلف الظروف الاقتصادية.[1]

إن سياسة تقديم حوافز ضريبية وجمركية للمصدرين تعتبر من السياسات الناجحة التي اتبعتها الدول لتدعيم الصادرات، حيث تساهم هذه الحوافز في تقليل تكلفة المنتجات المصدرة في الأسواق الخارجية، حيث تقتضي سياسة تنمية الصادرات ضرورة تبني سياسة ضريبية جادة تقوم على أساس إعطاء الأولوية لزيادة الصادرات، وتكون حافزا قويا للمصدر لزيادة صادراته من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها:[2]

- الإعفاء من ضريبة الدخل وضريبة الأرباح الرأسمالية بالنسبة للأنشطة التصديرية؛
- ضرورة مراعاة النظم والقواعد التجارية الدولية عند وضع أي نظام ضريبي جديد حتى لا تتعرض صادرات البلد لقضايا إغراق أو أية قيود قد تضعها في هذا المأزق؛
- وضع نظام للإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تحقق أهداف تصديرية معينة؛
- إعطاء مزايا ضريبية إضافية للأرباح المعاد استثمارها في مشاريع موجهة للتصدير.

أما بالنسبة للحوافز الجمركية فهي مجموعة الحوافز الخاصة بالإعفاءات والتخفيضات للرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من المواد الأولية والمواد الخام اللازمة للمشروع التصديري، و كذلك أجزاء ومكونات المنتج النهائي والمعد للتصدير، وتساهم الحوافز والتسهيلات الجمركية بشكل مباشر في خفض التكاليف الرأسمالية للمشروع ومن ثم إنخفاض حاجة المشروع من المواد المالية.

من أهم الأنظمة التي تستخدم لتسهيل وتشجيع الأنشطة التصديرية ما يلي[3]:

أ- **نظام الدروباك**:هو نظام رد الرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة بعد التصدير؛

ب- **نظام السماح المؤقت**:هي الإعفاء التام للرسوم الجمركية على مستلزمات إنتاج السلعة المصدرة لفترة زمنية محددة؛

ت- **المناطق الحرة**:و الهدف من إنشاء هذه المناطق في إطار استراتيجية تنمية الصادرات هو جذب الإستثمار الموجه للتصدير، والعمل على توفير الخدمات الأساسية التي تحتاجها هذه الصناعات بأسعار مدعمة، وكذا تحديد مستويات الأجور بما لا يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج.

---

[1] عطاء الله بن طيرش، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان-الجزائر،.2016-2017 ,ص 107.

[2] أكرام حجاب,مرجع سبق ذكره, ص 125.

[3] سليمان دحو,مرجع سبق ذكره,ص 126

د-**الإجراءات البنكية**:تتمثل في:[1]

- الصادرات المعفاة من التوطين البنكي:و هو إعفاء عينات والهبات والسلع الواردة كجزء من الضمان، والصادرات التي قيمتها اقل أو تساوي 100 ألف دج والتي تمت بواسطة بريد الجزائر؛
- توطين صادرات المنتجات الطازجة والقابلة للتلف أو الخطير؛
- التصدير بالإستيداع؛
- مسؤولية استعادة عائدات الصادرات.

هـ–سياسة الدعم والإعانات:

بالرغم من البعد الأساسي والهام الذي لعبته سياسات دعم الصادرات قي تنمية صادرات العديد من الدول، إلا أن استخدامها بدأ يتقلص تدريجيا نتيجة للجهود العالمية لتحرير التجارة الخارجية وإنضمام الكثير من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة ويتمثل أهم أشكال الدعم في:الدعم المالي المباشر، الإستثناءات الضريبية كالإعفاء من ضريبة الأرباح، الإعانات الخاصة بالمدخلات الوسيطية وإعفاء مستلزمات الإنتاج المستوردة، تقديم القروض لتمويل الصادرات بأسعار فائدة رمزية، الدعم غير المباشر كدعم خدمات المياه والكهرباء وللأنشطة التصديرية.

و–سياسات توجيهية: تتمثل في الإصلاحات والبرامج التي تهدف إلى خلق البيئة المواتية لتنمية قطاع الصادرات، وتأتي أهمية هذه السياسات في حقيقة أن السياسات التجارية والصناعية التقليدية لم تعد ملائمة لدعم القدرة لتنافسية الصادرات في الأسواق الدولية أمام عولمة الأسواق وتحرير التجارة الخارجية، ومن أهم أدواتها:تدريب المهارات أي تأهيل الكوادر المهنية وإعداد القيادات القادرة على كشف وإستغلال الفرص التصديرية وغزو الأسواق من خلال نظام تعليمي قوي ملم بالعلوم والتكنولوجيا الحديثة وتنمية ملكات الإبداع والابتكار وتنمية مهارات التسويق والتفاوض الدولي، توفير مناخ وطني تنافسي وتهيئة بيئة أعمال ملائمة للمستثمرين الوطنيين والأجانب من اجل نقل التكنولوجيا وأساليب الإنتاج والتنظيم الحديثة، إعادة هيكلة وتحديث الصناعة بشكل يخدم تنافسية الصادرات من خلال التخلص من الأصول غير المنتجة وتسريح العمالة الزائدة، والقيام بترميم وإعادة هندسة خطوط الإنتاج.

[1] سلمى صالحي,**مرجع سبق ذكره**,ص 427.

ك–سياسة بناء إدارة وطنية للنشاط التصديري: يتميز التصدير أنه يتعامل مع كافة قطاعات النشاط الإقتصادي في الداخل، ويتعامل مع متغيرات الأسواق العالمية ومن ثم إنشاء إدارة وطنية لمتابعة تنفيذ النشاط التصديري بصورة متكاملة يعمل على إزالة الإختناقات ونقاط التعثر بدءا من مرحلة الإنتاج ونهاية بتقديمها إلى السوق العالمي مرورا بمراحل التجهيز والتعبئة والتغليف، والنقل وما يصاحبها من خدمات التمويل والتامين والإجراءات الجمركية والشحن للأسواق الخارجية حتى الوصول إلى منافذ التوزيع، وما يسبقها من حملات ترويجية ودعائية لتصل إلى المستهلك النهائي في هذه الأسواق.

4–سبل أخرى لترقية الصادرات خارج المحروقات:[1]

للنهوض بقطاع التصدير في الجزائر وترقية الصادرات خارج المحروقات لابد من تحقيق مجموعة من السبل وهي:

4–1–تحسين المناخ الإستثماري: وذلك بتوفير الشروط التالية:

✓ تحسين الإطار التشريعي والقانوني بتوفير العوامل الملائمة لجذب الإستثمار من خلال قانون موحد للإستثمار يتمتع بالشفافية ، كما يكفل تقديم حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر؛

✓ إصلاح وتحرير القطاع المالي:عن طريق إصلاح القطاع المصرفي خاصة وأن سوء أداء واستقبال العاملين والقائمين للمستثمرين تفوت فرص استثمارية على الدولة، حيث يعكف المستثمر على تحويل أماله إلى وجهات أجنبية أخرى ذات أداء واستقبال أحسن؛

✓ إرساء معالم الحوكمة ومحاربة الفساد حيث تحتل الجزائر مرتبة جد متأخرة مما جعلها مصنفة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم؛

✓ التخفيف من حدة الإقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكثر الدول النامية تعاني من استفحال هذه الظاهرة.

4–2–إرساء معالم ذكاء الإقتصادي في المؤسسات المصدرة: يعتبر الذكاء الإقتصادي أداة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية، ويهتم بالبحث عن إيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامه بالطريقة الملائمة، حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم المؤسسة وأهدافها.

[1] سلمى صالحي,مرجع سبق ذكره, ص ص 428-429.

3-4-إقامة مناطق صناعية للتصدير:

يظهر ذلك من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أماكن يسمح بالإستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، بسبب ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4-4-إنشاء هيئات لتحسين الجودة:

مهمتها تقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات مقاييس الجودة التي تتوافر في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بالتكاليف الناتجة عن استخدام الجودة.

5-4-الاهتمام بإدارة الجودة الشاملة في المؤسسات المصدرة:

إن ضرورة اهتمام المؤسسات الجزائرية بالجودة الشاملة تنبع من حاجتها الماسة إلى اكتساب مزايا نسبية تنافسية مستدامة في منتجاتها بما يضمن سهولة نفاذها إلى الأسواق الدولية.

المبحث الثاني: انعكاسات الإجراءات والآليات المتخذة على التصدير (دراسة حالة القطاع الزراعي)

يعد القطاع الزراعي من أهم الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدولة سواء النامية أو المتقدمة على حد سواء للنهوض باقتصادياتها، كما يعتبر من بين أهم القطاعات التي تخدم التنمية الاقتصادية ولما لها من دور كبير في توفير الغذاء والتقليل من التبعية الاقتصادية وتنمية البلدان خاصة النفطية منها وتخليصها من تبعيتها المفرطة لقطاع المحروقات، فهو يعتبر من البدائل الأسرع والأسهل المتوفرة مقارنة بباقي القطاعات لقدرتها على استيعاب حجم كبير من القوى من القوى العاملة، وتحقيق الأمن الغذائي وتوفير مواد أولية لباقي القطاعات وزيادة مردودية الدولة.

و الجزائر سعت جاهدة لتطوير القطاع الزراعي وإعادة تنظيمه من خلال استحداث المزارع الفلاحية الجماعية والفردية لتمكينه من الاضطلاع بدوره الأساسي، خاصة في الظروف الراهنة بغية تنويع صادراتها خارج المحروقات.

المطلب الأول: واقع القطاع الزراعي في الجزائر[1]

للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني ولهذا كان دوما من أهم أولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال وتنبع أهمية هذا القطاع من خلال ما يلي:

✓ يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الإقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الإستثمار في الأنشطة المختلفة في الإقتصاد؛

✓ تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة مكثفة، لهذا يعُتبر من القطاعات ذات الأهميةٌ الكبيرة تشغيل اليدٌ العاملة والحد من البطالة، ويشتغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليدٌ العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي عٌرفها هذا القطاع وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف الشباب عن العمل في القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي ، والسبب الثاني في الطابع الموسمي والذي يتٌسم به هذا القطاع وهنا نقصد على وجه الخصوص الزراعة والتي تبقى مرهونة بالظروف المناخية وتساقط الأمطار ومن هنا نجد أن اغلب العمال في هذا القطاع هم مؤقتون يتٌأثرون بالتقلبات والتغيرات التي شٌهدها القطاع.

✓ للقطاع الزراع دور كبيرٌ في تدعيم القطاع الصناع نأخذ على سبيل المثال :توفير القطن لصناع الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة.....إلخ[2] .

-واقع الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر:

حتى يتم تحليل الصادرات والواردات الزراعية الجزائرية، لابد من الوقوف أول على الصادرات والواردات الجزائرية بشكل عام وتطورها خلال الفترة 2014-2019:

[1] يمينة حفايضية,برقوق صبرينة,**مرجع سبق ذكره**,ص 57.

[2] عادل عمراوي,**بدائل تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**,مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية,كلية الحقوق والعلوم السياسية ,جامعة بسكرة,2016/2015,ص 118.

– جدول رقم09 :الصادرات والواردات الجزائرية(2014–2019): القيمة:مليون دولار

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات الكلية	58580	51702	46727	45957	46330	41934
الصادرات الكلية	60054	34668	28883	34763	41797	35823
الميزان التجاري	4306	17034-	17844-	11194-	89 ،4532-	5 ،6110-

la source: Ministere des finance.direction general des douanes.statistiques du commerce exterieure de l'algerie.2014.2015.2016.2017.2018.2019

–الشكل رقم 01:تمثيل بياني لتطور الصادرات والواردات الكلية في الجزائر 20014–2019:

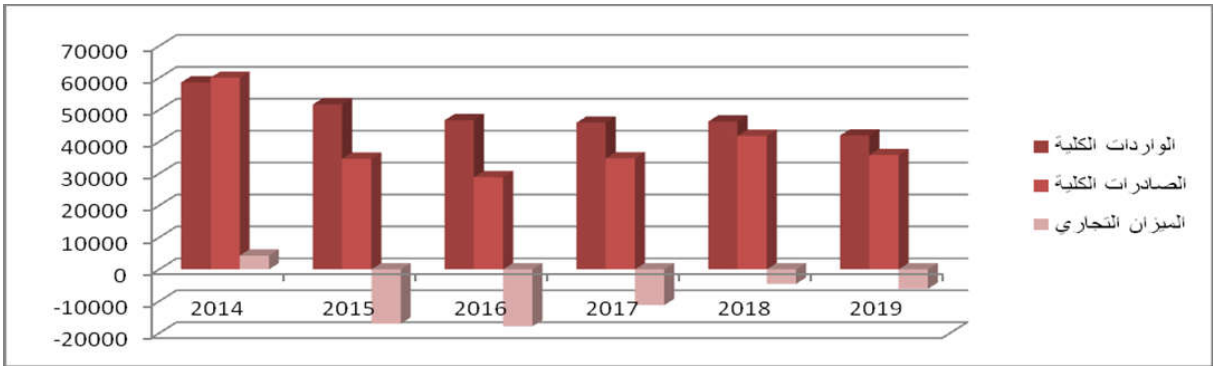

من إعداد الباحثات إعتمادا على معطيات الجدول رقم 09

بشكل عام تم تسجيل عجز في الميزان التجاري الجزائري بدءا من سنة 2015 نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات بداية من سنة 2014، مما شكل أزمة بالنسبة للإقتصاد الجزائري الريعي، ليتم تسجيل بعدها إنخفاض في قيمة الواردات في إطار توصيات الحكومة بالتقليل من الإستيراد، ونتيجة لذلك تم تحقيق إنخفاض في قيمة العجز في ميزان التجاري إلى غاية 2019.

–الجدول رقم10:الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر 2014–2019:

	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الواردات الزراعية	11005	9316	8224	8437	8573	8072
الصادرات الزراعية	323	235	327	348	373	86 ،407
الميزان التجاري	10682-	9081-	7897-	8089-	8200-	14 ،7664-

la source: Ministere des finance.direction general des douanes.statistiques du commerce exterieure de l'algerie.2014.2015.2016.2017.2018.2019

–الشكل رقم 02:تمثيل بياني للصادرات والواردات الزراعية في الجزائر الفترة 2014–2019:

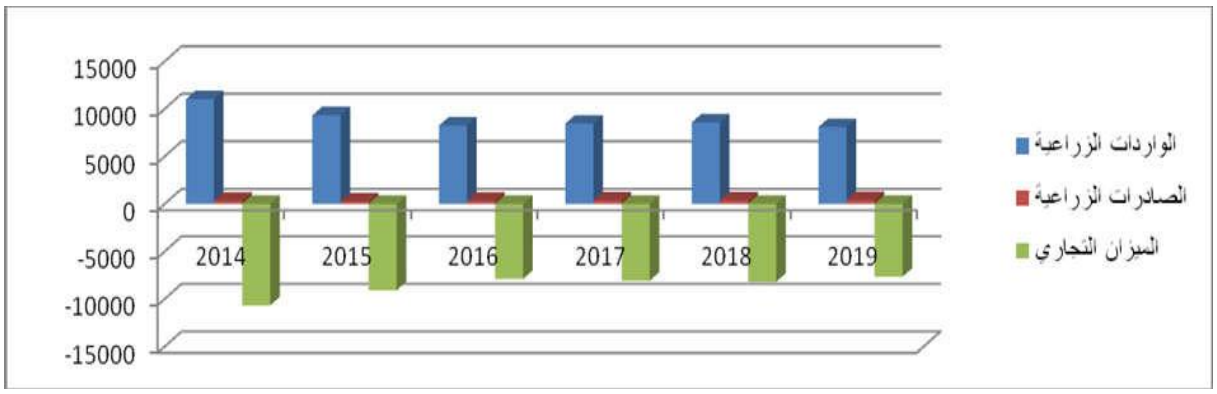

من إعداد الباحثات إعتمادا على معطيات الجدول رقم 10

نلاحظ أن هناك عجز في الميزان التجاري الزراعي وذلك نتيجة إرتفاع قيمة الواردات الزراعية مقابل إنخفاض الصادرات منها، مع ملاحظة إنخفاض قيمة العجز نتيجة إنخفاض قيمة الواردات في إطار مساعي الحكومة للتحكم في الإستيراد وليس نتيجة إرتفاع قيمة الصادرات.

المطلب الثاني: مقومات القطاع الزراعي في الجزائر

للقطاع الفلاحي الجزائري مقومات يمكن إيجازها في ما يلي:

1–الأرض الفلاحية:[1]

لقد تراجعت الأهمية النسبية لدور الأرض في النشاط الإنتاجي الفلاحي لصالح العمل ورأس المال والإدارة والمعارف العلمية والتقنيات والمدخلات الفلاحية الحديثة، ورغم ذلك فالأرض الفلاحية تبقى بدورها الكمي، وخاصة النوعية الخصوبة الطبيعية والخصوبة المكتسبة تشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي؛على الرغم من كبر مساحة الأراضي القابلة للفلاحة في الجزائر إلا أن المساحة المزروعة لا تتعدى سنويا 20% من المساحة القابلة للفلاحة.

[1] فاتح حركاتي,**ترقية القطاع الفلاحي كآلية لفك الارتباط بين النفط والاقتصاد الجزائري**,جامعة باتنة, مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة,المجلد:07,العدد:02, سنة 2020,ص 170

–الجدول رقم11: المساحة الزراعية خلال الفترة (2000–2017)– المساحة:هكتار

السنوات	المساحة الزراعية المستعملة	الأراضي القابلة للزراعة	الأراضي الدائمة	المساحة الزراعية الكلية
2000	8227440	7662420	565020	40888100
2005	8389640	7511080	878560	42380630
2008	8424760	7489273	935487	42435990
2011	8445490	7501395	944095	42443860
2014	8465040	7469481	995559	42888555
2017	8536468	7470807	1065661	43771755

المصدر:الديوان الوطني للإحصاءات.

نلاحظ من خلال الجدول أنه في سنة 2017، قدرت المساحة الزراعية الكلية بالجزائر بما يقارب 43771755 مليون هكتار أي بنسبة 37.18 %من المساحة الكلية، وهي تشمل المساحة الزراعية المستعملة بالإضافة إلى المراعي، المجاري وأراضي الاستغلالات الفلاحية غير المنتجة. أما بالنسبة للمساحة الزراعية المستعملة فتقدر بنحو 8536468 مليون هكتار، و هو ما يمثل نسبة 19.5 %من المساحة الزراعية الكلية. وفيما يخص الأراضي الدائمة فهي تضم مساحات الأشجار المثمرة، الكروم والمروج الطبيعية،حيث تقدر مساحتها بحوالي 2.43 %من المساحة الزراعية الكلية .ومن الملاحظ أن المساحات الزراعية الكلية، المستعملة والدائمة في ارتفاع، حيث يعود هذا الارتفاع إلى مختلف البرامج التي عرفها القطاع الفلاحي، التي شجعت تعزيز واستصلاح مساحات الأراضي الزراعية وتثمين الموارد الطبيعية .

2–الموارد المائية:

تعتبر الموارد المائية من العناصر الأساسية التي تتحكم بالإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إذ أن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تشتغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، ويستهلك حوالي 50% من إجمالي الثروة المتاحة في الجزائر بسبب استعمال أساليب سقي قديمة وتقليدية من قبل الفلاحين.[1]

[1] علي عبابه,**تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل إستراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات**,أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث,تخصص تجارة دولية وتسويق دولي,جامعة الجزائر 2019/3,2018, ص 118-119.

يمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر حسب مصادرها إلى ثلاثة موارد رئيسية:

-الموارد المطرية: إن 92% من مساحة الجزائر توجد في منطقة الهضاب العليا والصحراء وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8%، في حين أن المنطقة الشمالية للبلاد التي تحتل 7% من المساهمة الكلية وتتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، تقدر نسبة هطول الأمطار فيها بنسبة 92% ما يقدر بـ192 مليار مكعب.

-الموارد السطحية:و المتمثلة في مياه السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر ما بين(8، 9-5، 13، 5) مليار متر مكعب /السنة.

- الموارد الجوفية:تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60 ألف بئر صغير، و90ألف ينبوع و23 ألف بئر عميق، وتقدر كمية المياه الجوفية الممكن إستغلالها بحوالي 7 مليار متر مكعب .

-الموارد الأرضية:للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستغلة لا تتجاوز 8، 42 مليون هكتار سنة 2009، أي بنسبة 20% فقط من المساحة الكلية.

3-الوارد البشرية:[1]

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة وقطاع الزراعة بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لإستغلال الموارد الطبيعية، وإستغلال الأمثل للإمكانات المتوفرة، وتحقيق التنمية الزراعية، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية، تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يتكفل بتحقيق الإحتياجات الغذائية للسكان .تعد الجزائر من الدول التي تعتمد أساسا في الإنتاج الزراعي على العنصر البشري، نظرا لأن معظم العمليات الزراعية مازالت تنجز يدويا، وذلك يعود لقلة المعدات اللازمة أو تعذر مكننة بعض العمليات.

[1] محمد غردي,**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**, أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ,قسم العلوم الإقتصادية,فرع التحليل الإقتصادي,جامعة الجزائر3 ,2012/2011 ص 25.

–الجدول رقم12:حجم القوى العاملة الزراعية والكلية في الجزائر من سنة 2002– 2018:

السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة		السنوات	العمالة المشتغلة	الفلاحة	
		العدد	النسبة%			العدد	النسبة%
2000	5726	873	15.25	**2010**	9735	1136	11.67
2001	6229	1312	21.06	**2011**	9599	1034	10.77
2002	6653	1328	19.96	**2012**	10170	912	8.97
2003	6684	1412	21.13	**2013**	10788	1141	10.58
2004	7798	1617	20.74	**2014**	10239	899	8.78
2005	8044	1380	17.16	**2015**	10594	917	8.66
2006	8869	1609	18.14	**2016**	10845	865	7.98
2007	8594	1170	13.61	**2017**	10858	1102	10.15
2008	9146	1252	13.69	**2018**	11048	1143	10.28
2009	9472	1242	13.11	/	/	/	/

المصدر: زكرياء جرفي، أثر الدعم الفلاحي على العمالة في القطاع الفلاحي الجزائري، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 7 ، العدد 11، 2019 ، ص 48265.

من خلال الجدول يلاحظ بأن هناك تقلبات انخفاضا وارتفاعا في معدلات التشغيل بالقطاع الفلاحي إذ بعدما تجاوز معدل التشغيل 20 % خلال الفترة 2001–2004، انخفض معدل التشغيل إلى ما دون 9 % خلال فترة 2005 فما بعدها ليرتفع من جديد سنة 2017 مسجلا 10، 15 % ويستمر في الارتفاع بشكل بطيء، حيث كان الانخفاض نتيجة التحول الاقتصادي الذي عرفته البلاد وانتهاج سياسات جديدة تهدف إلى ترقية النشاطات غير فلاحية بمناصب الدائمة، بالإضافة إلى فوارق في مستوى المداخيل بين القطاع الفلاحي والقطاعات الأخر.

4–الموارد التقنية:[1]

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرهما يحسن من مستوى معيشة السكان، ويحقق الأمن الغذائي و الإستقرار, و في هذا الإطار عملت الدولة على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال

[1] دندن فتحي حسن,**تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000–2014**, مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الإقتصادية تخصص تحليل إقتصادي, جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم,2016/2015, ص 23.

توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني وهو ما نتطرق إليه فيما يلي :

4-1- الآلات الزراعية[1]: تعد الآلات الزراعية من الوسائل الأساسية للتنمية الزراعية من خلال تأثيرها على مستوى الإنتاج، فقد عرف العتاد الزراعي تطور في الكمية من سنة 2000 حتى سنة 2016 بفضل القروض التي قدمتها الدولة للفلاحين لشراء مستلزمات وعتاد الزراعة.

-الجدول رقم 13 :تطور إنتاج الآلات الزراعية للفترة 2000-2016:(الوحدة).

البيان	2000	2005	2010	2011	2012	2013	214	2015	2016
الجرارات	93300	100128	107456	100847	102055	103635	105789	105551	110261
الحاصدات	9250	12346	13146	9443	9521	9619	9713	9785	9833

المصدر:عبابه علي، مرجع سبق ذكره ص 125.

من خلال الجدول نلاحظ تطور في إنتاج الآلات الزراعية ، كما يظهر تحسن كبيرا كل سنة على ما سبقها وذلك لتوسيع إستعمالها في المساحات اللازم حرثها وزرعها.

4 2-الأسمدة:

- -إنتاج الأسمدة الآزوتية : انخفض إنتاج الأسمدة الازوتية بعدما كان إنتاجها) متوسط الإنتاج (خلال فترة 2001، 2005 نحو 1903.24 ألف طن أزوت الصافي إلى 900.00ألف طن أزوت صافي في عام 2008، بإضافة إلى ثبات 2007 و 2008حيث استقر الإنتاج خلال هذه السنوات في 900 ، الإنتاج الأسمدة الآزوتية خلال الأعوام2006 ألف طن.

-إنتاج الأسمدة الفوسفاتية : على العكس من الأسمدة الآزوتية فان إنتاج الأسمدة الفوسفاتية زاد وحقق بذلك 2005التي - ارتفاعا وصل إلى 800.00 ألف طن فسفور صافي عام 2008 ، مقارنة بمتوسط إنتاج الأعوام2001 وصلت إلى 324.08 ألف طن فسفور صافي والملاحظ كذلك وثبات واستقرار مستوى الإنتاج خلال السنوات2007، 2006 و 2008في 800.00 ألف طن فسفور صافي.

[1] علي عبابه,مرجع سبق ذكره,ص 124..

-تطور الإنتاج النباتي والحيواني في الجزائر:

أولا: تطور الإنتاج النباتي: يتميز الإنتاج النباتي الفلاحي في الجزائر بالتنوع نظرا لتعدد المناطق الجغرافية والأقاليم المناخية، حيث يعتمد أساسا على إنتاج الحبوب، الخضر، الأشجار المثمرة والتمور...الخ، ويمكن التفصيل فيه على النحو الآتي:

أ ـ الحبوب:

تحتل الحبوب مكانة هامة في قائمة المواد الغذائية التي يستهلكها الأفراد بشكل كبير، وذلك تماشيا مع التقاليد الغذائية السائدة في البلاد، ولهذا فإن أي خلل هي هذا المنتوج يؤثر سلبا عن النمط الغذائي السائد، ويضع الأمن الغذائي للسكان في خطر، حيث أن الجزائر تساهم بنحو 11% من مجموع مساهمة الدول العربية فيما يتعلق بإنتاج القمح، و20% فيما يخص الشعير.[1]

-الشكل رقم 03:إنتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2000-2017:

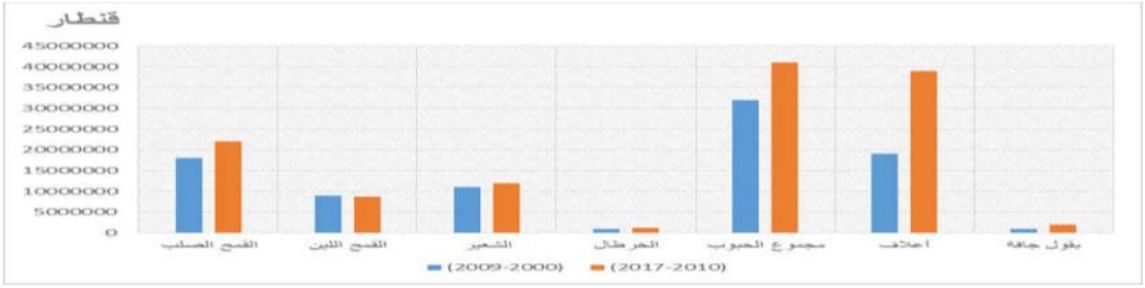

المصدر: بن سالم فرح، واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر، جامعة برج بوعريريج، أوراق البحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، ماي 2021، ص 51.

نلاحظ من خلال الشكل أن مساحة الحبوب بلغت معدل سنوي 40% من المساحة الزراعية الصالحة المفيدة، حيث يشغل القمح الصلب والشعير حوالي 74% من إجمالي مساحة الحبوب، كما عرفت زيادات في معدل الإنتاج خلال هذه الفترة من 32 مليون قنطار إلى 41 مليون قنطار في الفترة من(2000-2009) إلى الفترة(2010-2017).

ب ـ الخضر :[2] للخضر أهمية كبيرة في النمط الغذائي الجزائري، وهي تشمل أنواع عديدة من المحاصيل النباتية لعل أهمها البطاطس والطماطم والبصل ، ومن خلال الجدول الموالي تطور إنتاج الخضر في الجزائر.

[1] فرح بن سالم, **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر**,جامعة برج بوعريريج,أوراق البحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق, ماي 2021, ص ص 51-52.

[2] علي عبابه,**مرجع سبق ذكره**, ص 132.

–الجدول رقم14 :تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية للخضر خلال الفترة 2000–2017

(الإنتاج:قنطار، المساحة المزروعة:هكتار، الإنتاجية:قنطار/هكتار)

البيان	الخضر			البطاطا			الطماطم		
	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية	الإنتاج	المساحة	الإنتاجية
2000	081.56 ،33	262.17	126.18	076.90 ،12	72.69	166.14	414.47 ،3	16.71	204.34
2001	622.03 ،33	268.76	125.10	672.32 ،9	65.79	147.02	735.34 ،3	16.76	222.87
2002	374.16 ،38	290.69	132.01	334.65 ،13	72.56	183.77	013.64 ،4	17.82	225.23
2003	088.61 ،49	320.10	153.35	799.18 ،18	88.66	212.04	569.33 ،4	18.65	245.00
2004	800.00 ،54	345.59	158.57	962.70 ،18	93.14	203.58	121.95 ،5	19.43	263.58
2005	265.50 ،59	363.03	163.25	565.49 ،21	99.72	216.27	137.80 ،5	21.09	243.62
2006	291.43 ،59	372.10	159.34	809.61 ،21	98.83	220.69	489.34 ،5	20.44	268.61
2007	242.79 ،55	354.00	156.05	068.50 ،15	79.34	189.93	673.13 ،5	20.08	282.54
2008	681.32 ،60	364.00	166.71	710.58 ،21	91.84	236.39	592.49 ،5	19.66	284.53
2009	912.95 ،72	394.00	185.06	360.57 ،26	105.12	250.76	410.34 ،6	20.79	308.35
2010	404.43 ،86	429.00	201.41	003.10 ،33	122.00	270.53	182.35 ،7	21.36	336.28
2011	692.33 ،95	449.00	213.12	621.90 ،38	131.90	292.81	716.06 ،7	20.58	375.02
2012	023.00 ،104	468.26	222.15	194.70 ،42	138.67	304.29	969.63 ،7	21.54	369.96
2013	683.00 ،118	505.57	234.75	865.38 ،48	161.16	303.22	750.75 ،9	22.50	433.42
2014	977.47 ،122	499.10	246.40	735.16 ،46	156.18	299.25	656.09 ،10	22.65	470.55
2015	693.28 ،124	511.02	244.01	395.77 ،45	153.31	296.10	637.66 ،11	24.07	483.59
2016	826.80 ،130	511.17	255.93	596.77 ،47	156.31	304.51	805.70 ،12	22.56	567.73
2017	202.95 ،130	501.87	259.44	064.02 ،46	148.82	309.52	862.86 ،12	23.98	536.47

المصدر:عبابه علي، تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل إستراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر3 ، 2019/2018، ص 132.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه زيادة مستمرة في إنتاج الخضر طيلة الفترة المدروسة ماعدا الإنخفاض في سنة 2007، وظلت في الزيادة إلى غاية سنة 2017 لتصل إلى أكثر من 130 مليون قنطار وهذا نتيجة المخططات الوطنية للتنمية الزراعية والدعم المقدم من طرف الدولة حتى لبعض أنواع الخضر مثل البطاطا والطماطم، حيث عرفا نمو في إنتاجيتهما وصل إلى الضعف سنة 2017، وهذا راجع لاستحداث طرق سقي في السنوات الأخيرة كالرش المحوري والتقطير.

ج - الزيتون :[1] يعتبر الزيتون من المحاصيل المهمة في الجزائر وذلك بصنفيه الصنف الزيتي الذي تتمركز زراعته في مناطق القبائل وبعض الولايات الشرقية، وصنف زيتون المائدة الذي تتمركز زراعته في ولايتي معسكر وغليزان،

[1] حميد باشوش,**واقع قطاع الفلاحة في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية**,دراسة تحليلية للفترة 2000–2015,مجلة دفاتر بوداكس,العدد 6,سبتمبر 2016,ص 8.

بلغ الإنتاج الإجمالي سنة 2014 حوالي 4، 82 مليون قنطار وهذا بانخفاض ملحوظ عن سنة 2013 التي وصل فيها الإنتاج إلى أكثر من 5، 7 مليون قنطار ويلاحظ على إنتاج الزيتون أنه شديد التأثر بالظروف المناخية، وقفزت إنتاجية الزيتون إلى حوالي 6، 44 مليون قنطار وهذا ناتج عن الأعداد الكبيرة من الأشجار المغروسة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والتجديد الفلاحي.

هـ . الحمضيات:[1]

تعتبر الحمضيات من أهم أنوا ع الفواكه في الجزائر نظرا لما تتمتع به من مزايا اقتصادية مقارنة مع بقية أنواع الفواكه الأخرى وأهم هذه المزايا :

- أنها تشغل مساحة كبيرة من مجمل مساحة الفواكه مقارنة بالأنواع الأخرى، و قد ارتفعت مساحتها بنسبة نمو قدره 35 %خلال الفترة 2016/2014؛
- تمثل أعلى نسبة من مجمل إنتاج الفواكه بحوالي 25، 06%سنة 2016 بمقدار 1203، 19 ألف طن مقابل 1344، 2 ألف طن سنة 2017 وهذا بمعدل نمو قدره 12%؛
- تساهم بشكل كبير في الصناعة الغذائية في صناعة العصائر وغيرها.

تمثل مساحة الحمضيات في الجزائر ما يقارب 78 %برتقال أي ما يعادل 58، 3 ألف هكتار، و16 %من المساحة بقية الحمضيات كاليمون و المندرين.

و . التمور: [2]

اشتهرت الجزائر بوفرة تمورها وجودتها العالية خاصة دقلة نور مما يؤهلها لتضطلع بالصدارة كأكبر مصدر للتمور ذات الموصفات العالمية،و تعد زراعة النخيل الزراعة الإستراتيجية في المناطق الصحراوية (منطقة الواحات)حيث تمتد على مساحة بأكثر من 100120 هكتار وعلى أكثر من 15مليون نخلة في سنة 2003 ، وتنتشر زراعة النخيل في تسع ولايات رئيسية وهي بالترتيب تبعا لأعداد النخيل فيها :ولاية بسكرة وفيها 23، 31%من مجمل عدد النخيل (وتظم منطقة الزاب الشرقي الغربي والقبلي)، تليها ادرار ب 21، 5 % (وتظم منطقة توات، و قورارة)، ثم ولاية الواد بـ21، 35 % (وتظم واحات واد ريغ، ووادي سوف)، وتليها ولاية ورقلة بنسبة 15، 32% (وتظم أيضا ورقلة وواد ريغ العالي) وولاية غرداية (وتظم واحات واد ميزاب، متليلي، المنيعة)، وولاية بشار، وولاية تمنراست، ولاية تندوف، ولاية اليزي.

[1] فاطمة الزهراء بكالة، **تحليل سياسات الانتاج الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2000-2018,دراسة تحليلة وقياسية**,أطروحة دكتوراه في الإحصاء والإقتصاد التطبيقي,تخصص تحليل وسياسات الإقتصاد الكلي,المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والإقتصاد التطبيقي,2020/2019,ص88.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية,**قضايا اقتصادية معاصرة**,دار الزهران للنشر والتوزيع.ط1,عمان,الأردن,2013,ص 446-447-448.

و يوجد في الجزائر حوالي 800 صنف من أصناف التمور إلا انه يمكن تصنيف أهمها وحسب الخصائص كما يلي :

-**التمور الجافة** : دقلة بيضاء . مش دقلة . تين ناصر؛

-**التمور النصف جافة** : دقلة نور . تافزوين . تمجوهرت . أزررزة؛

- **التمور اللينة** : الغرس . آدالة . بنت أخبالة.

و . العنب:يعد العنب محصول الفاكهة الثاني بعد محصول الحمضيات في الجزائر من حيث المساحة المزروعة والثالث من حيث الإنتاج في 2016 تقدر المساحة المزروعة بـ 66.3 ألف هكتار بإنتاج 571.35 ألف طن أي 11 ، و566.579 ألف طن سنة 2017 ، يتنوع العنب في الجزائر إلى ثلاثة أصناف وهي عنب الخمور، عنب المائدة، والعنب المجفف.

ثانيا: تطور الثروة الحيوانية

ومن أهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر نجد 5 أنواع رئيسية: الأبقار، الأغنام، الماعز، الخيول، الإبل. حيث قدر مجموع الرؤوس لجميع الأنواع خلال الفترة (2000 -2009) نحو 24 مليون رأس، ليرتفع هذا العدد إلى 33 مليون رأس خلال الفترة (2010-2017) أي بمعدل نمو 37%.

كما يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الفلاحي،سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الفلاحي أو من خلال مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة.

-الجدول رقم 15:تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر

	2016	2017	2018
اللحوم الحمراء طن	5298067	5439024	5290121
اللحوم البيضاء طن	5049188	5298067	5403692
الحليب 1000ل	3513422	3521210	3279972
الحليب المجمع 1000ل	854079	975966	933496
البيض 1000وحدة	6555562	6570417	6280856
العسل طن	70419	61235	73242
الصوف طن	377425	382381	370485

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات 2017-2018.

–الجدول رقم 16:مساهمات القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 2000–2017

القيمة:مليون دولار

السنوات	الناتج الزراعي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي	السنوات	الناتج الزراعي	نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي
2011	60 ،16242	14 ،8	**2015**	8 ،19230	7 ،11
2012	02 ،18334	82 ،8	**2016**	18589	3 ،12
2013	39 ،20573	82 ،9	**2017**	18135	90 ،11
2014	6 ،21966	29 ،10	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من خلال الموقع:https://www.bank-of-.algeria.dz

يتضح من خلال الجدول السابق أن الناتج المحلي الزراعي قد سجل ارتفاعا ملحوظا حيث انتقل من 16 مليون دولار سنة 2011 إلى أكثر من 18 مليون دولار سنة 2017 وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من8 % إلى أكثر من 11 % سنة2017 وهي في الحقيقة أرقام مشجعة بالرغم من أنها قليلة نوعا ما لاستمرار اعتماد الاقتصاد الوطني على المحروقات بنسبة كبيرة.

المطلب الثالث: تطور قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية

أولا: الصادرات الزراعية الجزائرية: باستعراض تطور قيمة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة، يتضح أنها متذبذبة بين الزيادة والنقصان تتراوح بين حد أدنى بلغ قدره 1524 مليون دح سنة 2000، وحد أقصى بلغ قدره 8519، 7 مليون دج سنة 2017، وبمتوسط سنوي بلغ 3392، 5 مليون دج لنفس الفترة.

–الجدول رقم17:تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000–2017. القيمة=مليون دج

السنوات	الصادرات الزراعية	معدلات التنمية بالنسبة لسنة 2000	نسبة الصادرات الزراعية من الصادرات الكلية
2000	1، 524 ،00	-	0، 09
2001	1، 776 ،00	53 ،16	0، 12
2002	1، 597.60	82 ،4	0، 11
2003	1، 771.90	26 ،16	0، 09
2004	2، 600.00	60 ،70	0، 11
2005	2، 325.90	61 ،52	0، 07
2006	2، 475.00	40 ،62	0، 06
2007	2، 876.70	75 ،88	0، 07
2008	2، 621.40	00 ،72	0، 05
2009	2، 919.50	56 ،91	0، 09
2010	2، 490.80	43 ،63	0، 06
2011	2، 721.70	58 ،78	0، 05
2012	3، 719.70	07 ،144	0، 07

2013	981.90 ،4	89 ،226	10 ،0
2014	571.40 ،4	96 ،199	09 ،0
2015	519.20 ،5	15 ،262	16 ،0
2016	053.20 ،6	19 ،297	18 ،0
2017	519.70 ،8	04 ،459	22 ،0

المصدر :الديوان الوطني للإحصائيات ، إحصائيات التجارة الخارجية ، أعداد مختلفة من الموقع: WWW.ONS.COM

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مساهمة قيمة الصادرات الزراعية في الصادرات الكلية ضئيلة جدا ولم تتجاوز نسبة 1 % ، وهذا بالرغم من الزيادة في قيمتها ويرجع هذا إلى زيادة الصادرات من القطاعات الأخرى بنسب كبيرة جدا وخاصة الصادرات من المحروقات، ويمكن القول أن الثروة النفطية التي تزخر بها الجزائر كانت إلى حد ما عائقا أمام تنمية الصادرات خارج المحروقات وأولها الصادرات الزراعية بحكم أن الجزائر بلد زراعي ز بالتالي وجب على الدولة العمل أكثر لتحسين الإنتاج الموجه للتصدير وتنويعه لتصبح قادرة على مواجهة المنافسة في الأسواق العالمية.

ثانيا: أهم السلع الزراعية الجزائرية المصدرة :

–الجدول رقم 18:أهم السلع الزراعية الجزائرية المصدرة

(الوزن:ألف طن، القيمة:مليون دينار جزائري)

	2007	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
السكر والحلويات	218	387 ،17	524 ،19	441 ،16	855 ،21	490 ،18	019 ،15	634 ،25	337 ،25
الأسمدة الطبيعية	959 ،3	/	/	856 ،11	665 ،7	730 ،7	571 ،9	870 ،7	118 ،6
الأسمدة الإصطناعية	184	/	/	726	228 ،2	159 ،25	126 ،42	045 ،49	288 ،36
الجلود	199 ،1	/	/	881 ،1	067 ،2	250 ،2	721 ،1	242 ،1	582 ،1
اللحوم	56	2	23	3	3	19	16	12	41
الأسماك	987	445	478	445	481	599	645	771	038 ،1
الحليب ومشتقاته	140	82	75	175	387	327	261	45	81
التمور	568 ،1	685 ،1	849 ،1	032 ،2	369 ،2	089 ،3	485 ،3	111 ،4	811 ،5
الزيوت والشحوم	328	704	872	883	277	35	117	368 ،1	496 ،1
النبيذ والمشروبات	348 ،1	130 ،2	048 ،2	517 ،2	738 ،2	322 ،1	021 ،1	804	525 ،1
الثمار الزيتية	98	292	261	367	422	487	667	490	858

المصدر: إحصائيات التجارة الخارجية، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصادرات الجزائرية من التمور قد تصدرت قائمة المنتجات الزراعية النباتية طيلة الفترة، حيث بلغت 5811 مليون دج سنة 2017 مقابل 1568 مليون دج سنة 2007، ورغم تطور إنتاجها إلا أنها شهدت تذبذب في قيمه، كما بلغت قيمة صادرات من الزيوت والشحوم سنة 2007 ما

يقارب 328مليون دج و1496 سنة 2017، كما نلاحظ إرتفاع قسمة حجم الصادرات من الثمار الزيتية بزيادة كبيرة بلغت نحو 98 مليون دج سنة 2007 و858 سنة 2017، كما ارتفع حجم السكر والحلويات من 218 مليون دج سنة 2007 إلى 25337 مليون دج سنة 2017، أما حجم الصادرات من الأسمدة الطبيعية عرف إرتفاع هو الآخر من 3959 مليون دج عام 2007 إلى 6118 مليون دج سنة 2017، أما الجلود واللحوم فقد سجلت 1199 مليون دج و56 مليون دج على الترتيب سنة 2007 حيث عرفت الجلود إنخفاض ملحوظ في حجم صادراتها، أما صادرات اللحوم فقد عرفت قيمة صادراتها تذبذبات من سنة لأخرى ، بينما النبيذ والمشروبات فقد عرفت إرتفاع أيضا من 1348 مليون دج سنة 2007 إلى 1525 مليون دج سنة 2017، إلى جانب هذه تقوم الجزائر بتصدير الثروة السمكية وهي متنوعة، تتكون من القشريات والرخويات، وتصدر طازجة ومجمدة أو مجففة، كما تصدر أسماك حية حيث عرف هذا الأخير إنخفاض من نحو 987 مليون دج سنة 2007 إلى 1038 مليون دج سنة 2017 وهذا نتيجة إنخفاض الكمية المصدرة.

–الجدول رقم 19:أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات لسنة 2017

الوحدة:القيمة بالدولار/ الكمية:ألف طن

المنتجات	الكمية	القيمة	نسبة التطور بالنسبة لسنة 2016 %
مذيبات النافتا	37 ،856	01 ،530	00 ،34
الأمونياك	07 ،1210	76 ،341	00 ،6
الأسمدة	26 ،1364	71 ،323	00 ،28-
السكر	06 ،499	46 ،225	00 ،3-
فوسفات الكالسيوم الطبيعي	59 ،1032	13 ،55	00 ،23-
التمور	14 ،46	34 ،51	00 ،37
الهيليوم	66 ،2	43	00 ،84
الميثانول	18 ،85	31.30	00 ،7-
الزجاج والأواني الزجاجية	34 ،113	82 ،30	00 ،92
غسالات الملابس	65 ،10	14 ،30	00 ،122
نفايات وخردة الورق	86 ،74	54 ،12	00 ،57
مياه معدنية وغازية	32 ،25	29 ،12	00 ،85
زبادي وشحوم وزيت الكاكاو	76 ،1	51 ،8	00 ،10-
حديد خام	27	44 ،8	07 ،0-
زيت الصوجا	59 ،7	34 ،8	04 ،0

المصدر: سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية ، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3 ابراهيم سلطان شيبوط، 2018/2017، ص 82.

و كقراءة للجدول أعلاه نلاحظ أن أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات تتمثل في مذيبات التافتا والتي تمثل أهم قيمة ب 530، 01 مليون دولار، كما نسبتها إرتفعت مقارنة بسنة 2016 بنسبة 34%، تليها الأمونياك، كما أن الأسمدة عرفت إنخفاضا بالنسبة لسنة 2016، أما التمور فقد صدرت الجزائر ما يقارب 51، 34 مليون دولار سنة 2017 مسجلة إرتفاعا بنسبة 37 % مقارنة بسنة 2016، وهذا راجع إلى النتائج الإيجابية للإستثمار في القطاع الفلاحي الناجم على الإصلاحات والبرامج المختلفة التي انتهجتها الدولة في القطاع الفلاحي، كما ان تصدير الهيليوم عرف إرتفاعا محسوسا، بالإضافة إلى تصدير كل من الزجاج والأواني الزجاجية ومذلك الغسالات والمياه المعدنية والغازية عرف تطور مهما في الكميات المصدرة، وهذا يعود إلى إهتمام الجزائر بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تنويع صادراتها والبحث على أسواق جديدة عالمية.

–الجدول رقم 20:أهم زبائن الجزائر للصادرات خارج المحروقات لسنة 2017

الوحدة:مليون دولار

الزبون	القيمة	النسبة %
إسبانيا	364	2 ،19
هولندا	332	5 ،17
فرنسا	293	4 ،15
البرازيل	109	7 ،5
إيطاليا	103	4 ،5
تركيا	77	4
بلجيكا	74	9 ،3
موريتانيا	50	6 ،2
تونس	45	4 ،2
البرتغال	41	1 ،2
الأردن	40	1 ،2
الولايات المتحدة الأمريكية	37	9 ،1
المغرب	29	5 ،1
بولونيا	22	1 ،1
ليبيا	19	1
لبنان	17	9 ،0
إثيوبيا	15	8 ،0
مالطا	14	8 ،0
ألمانيا	14	7 ،0
الهند	13	7 ،0
باقي دول العالم	191، 799	01 ،10
المجموع	1899	100

المصدر:سمير عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 85.

من خلال الجدول: يمكن القول أن أهم زبائن الجزائر للصادرات خارج المحروقات لسنة 2017 هي إسبانيا، هولندا، فرنسا، البرازيل، وإيطاليا هم أكثر الدول أهمية كسوق إستراتيجية للمنتجات الجزائرية خارج المحروقات، حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات نحو الدول السابقة مجتمعة حوالي 1 مليار دولار أي ما نسبة أكثر من نصف الصادرات.

و لذا وجب على الجزائر البحث على أسواق وزبائن جديدة أخرى غير الدول الغربية المتطورة والتوجه لدول أكثر نحو الأسواق الهشة كإفريقيا .

المطلب الرابع: إصلاحات القطاع الفلاحي

يشكل القطاع الفلاحي قطاعا إستراتيجيا في الإقتصاد الجزائري، فمن أهم المحاصيل الزراعية في الجزائر الحبوب (القمح الشعير) حيث تغطي نسبة 45 من السماحة الزراعية، كما تنتج الحمضيات والكروم والخضر والبقول، إلا أن الإنتاج الفلاحي يتأثر تأثيرا كبيرا بالتقلبات المناخية مما يجعله يتقلب من سنة إلى أخرى ، وعموما فإن الإنتاج الزراعي وخاصة الحبوب لا يغطي متطلبات الإستهلاك المحلي الأمر الذي يستوجب إستيراد كميات كبيرة ، فالدولة الجزائرية قامت بعدة إصلاحات بهدف دعم القطاع الفلاحي وهي:

1-مرحلة التسيير الذاتي(1963-1971):

إن الوضع الذي واجهته الحكومة الجزائرية سنة 1962 كان وضعا صعبا بعدما دمر الاستعمار هياكل الاقتصاد في البلاد، حيث ترك المعمرين المزارع والأراضي التي كانوا يشتغلون بها ثم هاجروا إلى فرنسا، في تلك الظروف اتخذت الحكومة أول إجراء هو إعلان أملاك المعمرين" دون مالك "وهكذا ظهر -نظام التسيير الذاتي، وتوجت هذه العملية في أول أكتوبر من سنة 1963 بإصدار المرسوم رقم 63 -388 والمتعلق بإقامة القطاع الفلاحي المسير ذاتيا وذلك بتأميم كل المزارع الفلاحية التي كانت تابعة للمعمر، حيث هدف هذا البرنامج إلى تنظيم الأراضي الزراعية وكيفية استغلالها وإضفاء الشرعية القانونية للاستغلال الجماعي من طرف الفلاحين[1].

وتم إنشاء هذا النظام المسير ذاتيا حيث بلغت نحو 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار وذلك عندما شرع الفلاحون والعمال بتشغيل الوحدات الزراعية التي تركها الأوروبيون صيف 1962، ومن أهم خصائص نظام التسيير الذاتي هو انه ثوري وفوري فرضته ظروف طارئة، ففي بدايته كان مجرد مرحلة انتقالية من

[1] أحمد هني,**اقتصاد الجزائر المستقلة**,ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر,1991,ص 55.

اجل الحماية واستقلال الأملاك الشاغرة، لكن تم تدعيمه أكثر بصدور الأمر 68-653 بتاريخ:1968/12/30 الخاص بتشكيل هيئات التسيير كالجمعية العامة التي تضم كل عمال المزارع[1] .

ومن ناحية التمويل الفلاحي أثناء هذه المرحلة تميز بتشابك أجهزة وهياكل التمويل، فخلال الفترة الممتدة من 66-62 أسندت مهمة تمويل القطاع للخزينة العمومية بمساعدة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية الإحتياطية (CCSAP)، وفي سنة 1963 تم إنشاء الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA) الذي أسندت له مهمة تحقيق برنامج الإصلاح الزراعي وتمويل القطاع المسير ذاتيا، وبعد إنشاء البنك المركزي أوكلت له مهمة تمويل القطاع الفلاحي بدلا من الخزينة، وفي سنة 1966 أسندت له صلاحية التدخل المباشر في منح القروض السنوية للديوان الوطني للإصلاح الزراعي بواسطة الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط على أن يتولى الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي هذه القروض، وكانت هذه الأخيرة تأخذ شكل إعانات، إلا أن هذا البرنامج لم يحقق الأهداف المنوطة به لعدم وضوح أسلوبه ، وفي نهاية 1968 تم إلغاء الديوان الوطني للإصلاح الفلاحي وتكليف البنك الوطني الجزائري بالحلول محله في مهمة تقدير القروض للقطاع الفلاحي.[2]

2- الثورة الزراعية(1971-1979):

نظرا للأوضاع المزرية التي لحقت بالقطاع الزراعي، قام الرئيس هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الزراعية المكون من 280 مادة بتاريخ:08 نوفمبر 1971، تحت شعار "**الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها**" ، وقد حددت ثلاث طرق لاستغلال الأرض هي:الإبقاء على تسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات إنتاجية مختلفة وبمستوى تقني متطور ، وكذا مبدأ المشاركة في الزراعة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض إضافة إلى حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال.

ويعتبر نظام الثورة الزراعية ثاني إصلاح زراعي وظهر هذا النظام نتيجة عدة أسباب من بينها التوزيع غير المتساوي للأرض، والظروف غير المستقرة بالنسبة لاستغلال الأراضي، وكان يهدف إلى تغيير البنية العقارية بصفة جذرية، من خلال ضم أراضي العرش والبلديات والأوقاف إلى الأملاك الوطنية وتحديد الملكية الزراعية الخاصة وتأميم ممتلكات المتغيبين، كما يهدف لتحقيق مبدأ الأرض لمن يخدمها والتوزيع العادل لوسائل الإنتاج، وأولى أهمية بالغة إلى الأرض، إلا أن هذا العنصر وحده لا يكفي بمجرد عملية تأميم وإعادة التوزيع، بل يهدف إلى تحقيق تمويل الأرياف، وهو تشريع ينظم ملكية الأرض وطرق ووسائل استغلالها والحصول على إراداتها.[3]

---

[1] محمد هاني,**قطاع الفلاحة في الجزائر بين الواقع والآفاق**,ملتقى بجامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة,ماي 2021,الناشر:مخبر البحث STRATEW,جامعة مستغانم,ص 418.

[2] الجيلالي عجة,**أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تاميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**,دار ابن خلدون للنشر والتوزيع,الجزائر,2005,ص 39.

[3] محمد هاني,مرجع سبق ذكره, ص 419.

ومنه تم سن العديد من القوانين ضمن مخطط الثورة الزراعية وإصلاح سنة 1975 ، والتي من بينها قانون التعاون الفلاحي الذي نص على تحديد 10 أنواع من التعاونيات الفلاحي كالتعاونية الزراعية للاستغلال المشترك وقانون الرعي وفق الأمر رقم 75-74 المؤرخ في : 1975/06/17 على تنظم ملكية تربية الماشية وحيازة المراعي واستغلالها ووضع الترتيبات اللازمة لإعادة تنظيم مناطق السهوب، ولقد عرفت سياسة التمويل والقرض الفلاحي في هذه المرحلة عدة إصلاحات وفي جميع الميادين كانت الطرق والإجراءات التنفيذية تختلف حسب نوع التمويل تمويل الاستغلال، وتمويل الاستثمار وحسب القطاع الاشتراكي والقطاع الخاص.

كما وجهت لهذه السياسة انتقادات هو أن لها نفس المشاكل والعيوب التي كانت في السياسة السابقة، كتفشي بيروقراطية الإدارة التنفيذية داخل التعاونيات الزراعية مما أدى إلى فشلها، وهيمنة لطبقة البرجوازية على الأراضي واستفادتها من قانون الثورة الزراعية، في حين نسبة ضئيلة جدا من فقراء الريف استفادوا من هذا القانون.

3-مرحلة الإصلاحات الأولية للقطاع الفلاحي (1980-1999):

بعد صدور قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية الفلاحية سنة 1983 تواصلت عملية إعادة هيكلة القطاع إلى غاية سنة 1987 ، أين تم إصدار قانون المستثمرات الفلاحية[1] رقم87 - 19 الذي ينص على إنشاء مزارع جماعية يكون عدد الأفراد فيها معقولا، بحيث لا يصل إلى عدد يصعب ممارسة التسيير فيه، كما أعطى الحرية للعمال لأجل تكوين مجموعاتهم لتكوين هذه التعاونيات في شكل شركات بعدما توزع عليهم الأراضي.

وفي سنة 1990 تم استرجاع الملاك الأصليين لمزارعهم حسب قانون التوجيه العقاري[2] رقم 90-25، والذي يرمي إلى حماية الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي وكذا ضمان استغلال جميع الأراضي الفلاحية ومراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجمة عنها، وأيضا إنشاء الديوان الوطني للأراضي الفلاحية 1996 وهذا من أجل تسوية إشكالية العقار الفلاحي، ولقد تميزت هذه المرحلة بمحاولات لتكييف القطاع الفلاحي مع سياسة الانفتاح الاقتصادي، وفي هذه المرحلة قامت الدولة بتغيير الهياكل الأساسية لدعم وتمويل القطاع الفلاحي وخاصة الزراعي، بإنشاء مجموعة من الصناديق المتخصصة في دعم مختلف مجالات النشاطات الزراعية تعمل على والذي باشر مهامه FNDA ترقية ونمو القطاع الفلاحي

[1] قانون المستثمرات الفلاحية,الجريدة الرسمية رقم:50 ,قانون رقم:87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 الموافق ل:1987/12/08,

[2] قانون التوجيه العقاري,الجريدة الرسمية رقم:49,قانون رقم:90-25 المؤرخ في 01 جمادي الاول 1411 الموافق ل:1990/11/18.

منها إنشاء الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية .في فيفري 1991 وخصصت لها الدولة مبلغا قد ره 380 مليون دج[1].

4-الإصلاحات الفلاحية الحديثة (2000-2018):اتخذت الدولة مجموعة من السياسات التي رأتها مناسبة لترقية القطاع الفلاحي، من خلال إصلاحه وتحسين مردوديته وبالتالي التجديد الفلاحي، حيث وضعت الدولة عدة آليات تمحورت في برامج تنموية ومجموعة من الصناديق الداعمة.

أ-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية 2000-2008:

***المخطط الوطني التنمية الفلاحية (PNDA)**:

على أنه برنامج وضع لحماية (PNDA) ويعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواء كان نباتيا أو حيوانيا، وأيضا كآلية لحماية سكان الأرياف[2].

كما أنه عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي النظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة، يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية إلى:

-الحماية والاستغلال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية؛

-الاندماج في الاقتصاد الوطني؛

-التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي؛

-إعادة هيكلة المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن؛

-تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي؛

-تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين؛

-تحسين المبادرات الخاصة على مستوى(التموين، تصريف وتكييف الإنتاج)؛

-ترقية وتشجيع الاستثمار الفلاحي؛

-تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الاقتصاد العالمي.

تتمحور تنفيذ أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية على أربعة محاور هي:[3]

---

[1] محمد غردي,نصر الدين بن نير,**تطور السياسة الفلاحية وأهم النتائج المحققة منها**,مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات,جامعة البليدة 2,الجزائر,العدد 10,ديسمبر 2016,ص 299.

[2] إكرام حجاب,مرجع سبق ذكره,ص121.

[3] خير الدين معطى الله,سفيان عمراني,**محاولة تقييم السياسة المنتهجة لتطوير القطاع الفلاحي الجزائري في ظل الإصلاحات الحديثة للفترة 2000-2013**,مجلة الحقيقة,العدد 31,ص93.

- تدعيم إنتاج وإنتاجية الفروع المختلفة عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية؛
- تكييف أنظمة الإنتاج القائمة وتوجيهها بما يحقق الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة والظروف المناخية الملائمة للإنتاج؛
- دعم استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز واستصلاح الأراضي في الجنوب؛
- إطلاق المخطط الوطني للتشجير، الذي يهدف إلى توسيع نسبة الغطاء الغابي من 11 % إلى 14%في المناطق الشمالية للبلاد.

***المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (pandra) 2008 - 2004 :[1]**

مع تزايد الأهمية الإستراتيجية للقطاع الفلاحي على المستوى العالمي والوطني ومع النتائج الايجابية لمخطط التنمية الفلاحية قامت السلطات الجزائرية بتطوير المخطط السابق ليصبح المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، و يهدف هذا المخطط إلى تحديد إستراتيجية وسائل التنمية الفلاحية والريفية ، تقوم على إعادة بعث المناطق الريفية من خلال نشاطات اقتصادية وتثمين الموارد الطبيعية واقامة علاقات جديدة بين القطاعين العام والخاص.

كما يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على برنامج تتضمن تكييف أنظمة الإنتاج وتكييف الإنتاج الفلاحي وتحسين الإنتاج والإنتاجية الفلاحية من خلال تطوير أنشطة الفروع في المجال ألفلاحي، بالإضافة إلى المحافظة على الثروة النباتية.

كما قامت السلطات الجزائرية من خلال هذا المخطط من رفع معدل استصلاح الأراضي، التشجير وإعادة التشجير، مكافحة التصحر من خلال برامج تنمية فلاحة الجنوب والمناطق الجبلية، بالإضافة إلى تنمية الرعي والمراعي السهبية وشبه الصحراوية وتوسيعها .

وقد استفاد هذا المخطط من أغلفة مالية كبيرة تم توجيهها لدعم الاستثمار الخاص والمستثمرات الفلاحية والمناطق الداخلية (الجنوب والهضاب العليا والجبال)، كما تم تدعيمه بعد ذلك بإستراتيجية التنمية الريفية والمستديمة.[2]

ومن أهم النتائج الايجابية التي حققها هذا المخطط نمو قطاع الزراعة (1.9 %سنة 2005 و9.4 %سنة 2006و 5 %سنة 2007 وتشكل هذه النسبة 8 %من الدخل المحلي الخام) و قد أثمر هذا المخطط زيادة المخزون الشجري، حيث قدر سنة 2006 ب 01 مليون هكتار، وقد قدر إنتاج البذور في سنة 2005 ب

[1] عادل عمراوي,**مرجع سبق ذكره**, ص128

[2] المادة 11 م الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية,العدد 46,ص 7.

23مليون قنطار ثم انتقل سنة 2006 إلى 320 مليون قنطار، ليصل في سنة 2007 إلى 43 مليون قنطار، كما ساهم في توفير الاحتياجات الوطنية من الخضر والفواكه وتصدير الفائض للأسواق الخارجية.

كما استطاع هذا المخطط توفير واستحداث 1008000 منصب شغل،بالإضافة إلى ترقية أكثر من 300000مزرعة، إعادة بعث الأراضي المتدهورة من إقليم السهوب والمقدرة ب 07 مليون هكتار، زيادة حجم الراضي الزراعية المستغلة، تطور أساليب الري وإدخال احدث التقنيات في الري بالتقطير، انجاز أكثر من 1043مشروع غابي استفاد منه 152000 أسرة .

رغم هذه النتائج الايجابية التي حققها مخطط التنمية الفلاحية والريفية إلا أنها تبقى ليست في مستوى الإمكانيات التي تتمتع بها الجزائر.

***سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009–2014):**

تمت المصادقة على قانون التوجه الفلاحي 08 / 16 المؤرخ في 3 أوت 2008 الذي سطر محاور التنمية المستديمة للفلاحة وعالم الريف، تم إرساء قواعده وتنفيذه من خلال خطاب رئيس الجمهورية في شهر فيفري 2009بولاية بسكرة خلال انعقاد الجلسات الخاصة بالقطاع، وعلى ضوئه وضع أسس سياسة التجديد الفلاحي الريفي بعد توجيهات رئيس الجمهورية الذي حرص على ضرورة تحويل قطاع الفلاحة إلى محرك حقيقي للنمو الاقتصادي الشامل مع تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الغذائية، من خلال اعتماد إستراتيجية لترقية تنمية مندمجة لكل الأقاليم الريفية[1].

كما انبثق في ظل سياسة التجديد الفلاحي القانون رقم:10–03 المؤرخ في 15 أوت 2010 و الذي يحدد شروط وطرق استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للقطاع العام .وقد جاء هذا القانون لإعطاء نفس جديد لطريقة استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة بعدما كانت تستغل في إطار التشريع الصادر عام 1987 ، ليشمل مجال تطبيقه الأراضي الخاضعة لقانون87–19 والتي تقدر ب 2.5 مليون هكتار، حيث يشكل الامتياز نمط استغلال الأراضي الفلاحية، أي بمعنى يتم تحويل عق حق الانتفاع .الدائم الذي كان معمول به في القانون السابق إلى حق الامتياز لمدة 40 سنة قابلة للتجديد[2].

تهدف هذه السياسة إلى :

–تحسين مستوى الأمن الغذائي عبر الإنتاج الفلاحي الوطني؛

[1] عادل عمراوي,مرجع سبق ذكره, ص 130.

[2] زكرياء جرفي,أمنة سفيان,**دور الإصلاحات الفلاحية في تقليص البطالة في الجزائر دراسة قياسية الفترة 2000–2018**,الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق,تاريخ النشر:2021/03/14, ص 422.

-ضمان تطور محكم للتنظيم، و لأدوات قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي، والاستعمال الرشيد لمياه الري؛

-وضع إطار تشريعي يضمن تطور القطاع الفلاحي وأن يكون ذلك مفيدا اقتصاديا واجتماعيا ومستداما بيئيا، كما يضمن ترقية المشاركة الإرادية لمختلف الشركاء في جهود الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن كذلك قاعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛

-مواصلة تنفيذ مبدأ الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

سياسة التجديد الفلاحي: تقوم على 3 محاور رئيسية وهي:

-إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، و تطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

-تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC) والذي يهدف من جهة :تأمين وتثبيت عرض الضبط المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، حماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفير المذابح[1].

- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض دون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات و الآلات الفلاحية، و وضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، و تعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، و المنظمات المهنية.

سياسة التجديد الريفي: تقوم على 4 محاور رئيسة وهي:[2]

- تحديث القرى و المداشر، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات(الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية...الخ).

---

[1] الطيب هاشمي,**القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات**,مداخلة ضمن الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية,جامعة الشلف,يومي:23-2014/11/24,ص 7.

[2] الطيب هاشمي,مرجع سبق ذكره,ص7.

– تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية و التجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة ، تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية؛

– حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية؛

–حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، و التي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

5–قانون إستصلاح الأراضي: يهدف هذا القانون إلى تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة ، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

6–قانون المستثمرات الفلاحية:

بعد إنخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الأوضاع الإقتصادية للبلاد طرحت جملة من الإصلاحات للإبتعاد عن التسيير المباشر و الإستغلال الأمثل للأراضي الزراعية، وكان من بينها إصلاح المستثمرات الفلاحية كآلية جديدة للتسيير الزراعي من خلال إصدار قانون يمنح للمستفيدين حق الإنتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل أو الحجر للأراضي الفلاحية بغية تحقيق إنتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الإقتصادي.[1]

7–التنمية الزراعية في التسعينات:

بعد إنتهاج الجزائر لسياسة إقتصاد السوق في التسعينات، كان لابد من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال قوانين متعلقة بإعادة الأملاك المؤمنة، وقوانين تحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، كما تم الإعتماد على الدعم المباشر للفلاحين المنتجين فقط بتخفيض نسبة الفوائد على القروض، وتقديم الدعم اللازم لهم بإنشاء صناديق متخصصة لذلك مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين.

8–برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي المخطط الثلاثي 2001–2004:كان من هدف هذا البرنامج توسيع الإنتاج الزراعي وترقية الصادرات خارج المحروقات وتحقيق الإكتفاء الذاتي و الإستقرار لسكان الريف، والمساهمة في

[1] محمد هاني,مرجع سبق ذكره, ص 458.

محاربة الفقر والتهميش خاصة للوسط الريفي وخلق مناصب شغل جديدة وتوسيع المساحات الزراعية وزيادة التشجير خاصة الأشجار المثمرة.

9-البرنامج التكميلي لدعم النمو المخطط الخماسي الأول 2005-2009:

استفاد قطاع الفلاحية والصيد البحري من خلال هذا البرنامج بدعم مالي قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع الصناعة والفلاحة والصيد البحري والتي قدرت ب 337، 2 مليار دينار بما يعادل 8 %من إجمالي المبلغ المخصص لهذه المرحلة ، وكانت كلها في تعزيز دعم هاذين القطاعين الحساسين.

خاتمة الفصل:

يحتل التصدير مكانة كبيرة في إقتصاديات الدول، كما يعتبر من أهم القضايا الإقتصادية، لذى نجد الكثير من الدول تتنافس على تنمية ودعم قطاع صادراتها لما يلعبه من دور كبير في تحقيق التنمية في مختلف المجالات، والملاحظ أن القطاع النفطي بالجزائر يهيمن على إجمالي الصادرات بل يمثل الشق الأكبر منها، مما يؤدي إلى خلل في هيكلة الصادرات، وما يشكل من مخاطر جراء الاعتماد عليه وذلك عند تهاوي أسعار النفط في السوق الدولية، بالإضافة إلى نضوب هذه الثروة وتوجع العديد من الدول لتطوير الطاقات المتجددة التي يمكن أن تكون بديل لهذه الثروة.

و لذا اتخذت الجزائر عدة إجراءات وإستراتيجيات وآليات من اجل تنمية وتنويع صادراتها ومن بين الإجراءات: تتمثل في دعم و الإعانات، السياسات الجمركية،تخفيض العملة.....، كما انتهجت عدة إستراتيجيات منها: سياسة التوجه نحو الخارج لتنويع إقتصادها، إنشاء مؤسسات وضمان ائتمان الصادرات ومنح امتيازات وتسهيلات لعمليات التصدير، وإستراتيجية إحلال الواردات والإعفاءات الضريبية وكذا الجباية...

كما اعتمدت الجزائر في تنويع صادراتها على تنمية القطاع الزراعي لما تملكه من إمكانيات بشرية وطبيعية ومادية تمكنه من المساهمة في الاقتصاد الوطني، ولما تمتلكه بعض المنتجات الزراعية من إمكانيات تنافسية على غرار التمور التي يتم إنتاجها في ولايات الجنوب.

وقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة من إصلاحات ومخططات وبرامج وسياسات للإرتقاء بالقطاع الزراعي، و خلصنا إلى انه لا يمكن إنكار أن قطاع الزراعة عرف تحسنا ملحوظ لكنه لا يرقى ولم تصل إلى الأهداف المرجوة لتنمية الصادرات خارج المحروقات بالنظر إلى الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر ، لذا وجب النظر مليا في العراقيل التي تحول دون ذلك.

الخاتمة العامة

الخاتمـــة:

في الختام يمكننا القول بأن الصادرات تعد من أهم ما يمكن أن تعتمد عليه الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية، نظرا للآثار الاقتصادية الايجابية التي تنجم عنها من نمو وزيادة في الدخل القومي وتحقيق التوازن في ميزان التجاري وميزان المدفوعات، وبالتالي تدعيم مركز العملة المحلية بالإضافة لتوسيع القاعدة الاقتصادية والإنتاج لتلبية الطلب الأجنبي، مما يؤدي ذلك لزيادة فرص التشغيل وتحسين الدخل الفردي مما يسهم في ترقية المستوى المعيشي للأفراد، و في الجزائر بتحليل واقع الصادرات لاحظنا بأن الصادرات

الوطنية تميل لكفة صادرات المحروقات بنسبة ما يقارب 97% وهذا دليل على أن الإقتصاد الجزائري ريعي بالدرجة الأولى، مما يجعله معرض لصدمات سعرية خطيرة جراء عدم استقرار أسعار المحروقات، فسارعت السلطات الجزائرية للبحث عن مجموعة الوسائل والآليات وسبل لترقية الصادرات خارج المحروقات وتدعيمها والبحث عن بدائل في قطاعات أخرى للاعتماد عليها لتفادي الخسائر التي تنجم من تغير أسعار المحروقات.

و بالتالي عملت السلطات على تطبيق مجموعة من الإجراءات التي من شأنها تسهيل وتحفيز وتدعيم الصادرات خارج المحروقات مثل إجراءات الدعم والإعانات وكذا تخفيض العملة بالإضافة إلى إجراءات جمركية، كما انتهجت مجموعة من الإستراتيجيات متمثلة في التوجه نحو الخارج وتسهيل لعمليات ومؤسسات التصدير، وكذا إستراتيجية إحلال الواردات والإعفاءات الضريبية والجباية.

و على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية في تفعيل سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج جاءت دون ذلك ولا ترقى للمستوى المطلوب بحيث لم تتعدى الصادرات خارج المحروقات 8% من مجمل الصادرات.

و من جانب آخر اهتمت الجزائر بقطاع الزراعة بكونه القطاع الذي يملك إمكانيات وطاقات كبيرة قادرة على النهوض به في حالة الاستغلال الأمثل لها، فقطاع الزراعة له دور حيوي في النشاط الاقتصادي المحلي والإقليمي والعالمي، فهو الجهاز العصبي للاكتفاء والأمن الغذائيين لأي نظام اقتصادي، ولهذا وجب التكفل والاعتناء به، فالجزائر منذ الاستقلال حاولت دعم القطاع الزراعي بمختلف الأشكال، وهذا ما حتم عليها تبني سياسات إصلاحية لهذا القطاع وتمويله، حيث عرف تطور وانتعاش خلال البرامج الوطنية للتنمية الفلاحية كسياسة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي هادفا للاستثمار في كل جهات الوطن والاستجابة لانشغالات الفلاحين، كما ظهر المخطط الوطني للفلاحة والتنمية الريفية.

وبالرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها السلطات العمومية في القطاع الزراعي إلا أنه لم يحقق في الواقع المردودية المنتظرة ولا يزال القطاع بعيد عن تحقيق النتائج المرجوة، فلازال قطاع الزراعة يعاني من مشاكل

وصعوبات حالت دون تطويره بالرغم من انه يمتلك في عدة منتجات زراعية وخاصة التمور ميزة تنافسية تشتهر في الأسواق الدولية، وعلى ضوء ما سبق خلصنا **للنتائج التالية**:

-يعتبر التصدير حلقة الولوج للأسواق العالمية فهو محرك أساسي لترقية الصادرات خارج المحروقات؛

-التنويع في الصادرات خارج المحروقات هو الخيار الوحيد للنهوض بالاقتصاد الوطني والتخفيف من التبعية لقطاع المحروقات؛

-الاقتصاد الجزائري رهين لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية لهذا وجب البحث عن البدائل ومنها الاهتمام بقطاعات أخرى من شأنها العمل على تنويع الصادرات خارج المحروقات؛

-الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد الجزائري؛

-رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية واعتمادها إجراءات واستراتيجيات لترقية الصادرات خارج المحروقات إلا أنها لم ترتقي للمستوى المطلوب؛

-تمتلك الجزائر إمكانات ضخمة في مجمل القطاعات وخاصة الزراعي منها، كما تمتلك في عدد قليل من المنتجات المصدرة التي تستطيع المنافسة بها في الأسواق العالمية بما في ذلك قطاع المحروقات وكذا منتوج التمور؛

-أدى نقص فعالية القطاع الفلاحي لعدم القدرة على تغطية المتطلبات المحلية للسكان من الغذاء وارتفاع واردات بعض المنتجات الزراعية كالحبوب والزيوت مما أدى إلى فجوة غذائية واتساعها وارتباطها بالخارج؛

-لقد انتهجت الجزائر عدة سياسات لتطوير القطاع الزراعي عن طرق مخططات تهدف لتحسين المستوى الغذائي ورفع كفاءة القطاع الزراعي، وترقية الصادرات الزراعية وتحقيق تنمية زراعية مستدامة؛

-رغم ما تزخر به الجزائر من ثروات نباتية وحيوانية وموارد طبيعية وبشرية لا يستهان بها، إلا أن سوء استغلالها وضعف الإرادة في تحسين مردوديتها جعل الجزائر تلجأ للخارج من اجل توفير مستلزمات القطاع الزراعي وترقيته والنهوض به؛

-الصادرات من المنتجات الزراعية لم تصل يوما إلى الأهداف المرجوة في إطار تنمية الصادرات خارج المحروقات بالنظر للإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر، لذا وجب النظر في العراقيل التي تحول دون ذلك.

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم **التوصيات والاقتراحات** التالية:

-توفير مناخ استثماري يساعد على النهوض بقطاع التصدير خارج المحروقات والسعي لتطوير وتوسيع المناطق الحرة عن طرق تحفيز المستثمرين؛

-المراهنة على رفع جودة السلع المصدرة وتشجيع الابتكار لضمان تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية؛

-التنويع الاقتصادي وتنويع الصادرات حتمية ملحة لتنويع الإيرادات؛

- المساهمة في تحسيس وتوجيه الشباب المقاول نحو أنشطة متعلقة بالتصدير؛

-تشجيع الشباب الحاملي لمشاريع الراغبين في خلق مؤسسات مصغرة مختصة في التصدير خارج المحروقات؛

-ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات والأخذ بنتائجها للنهوض بالاقتصاد الوطني؛

-وضع إطار للشراكة في مشاريع متعلقة بالتصدير خارج المحروقات مع دول لها تجارب ناجحة في ذلك؛

-تشجيع القطاع الخاص وإقحامه في الأسواق الدولية؛

-تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييف منتجاتها حسب الطلب العالمي؛

-اتخاذ إجراءات عملية تهدف لترقية القطاع الزراعي وتأهيله ليصبح قادرا على المنافسة في الأسواق العالمية؛

-ضرورة العمل على توسيع الأراضي الزراعية واستغلالها أحسن استغلال؛

-الاهتمام بالتسويق الجيد للمنتجات الزراعية وخاصة التمور التي تمتلك ميزة تنافسية؛

-ضرورة دهم القطاع الزراعي بمختلف شعبه والنهوض به.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا:المرجع باللغة العربية:

1/-الكتب:

1-أحمد هني، **إقتصاد الجزائر المستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991؛

2- الجيلالي عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة الأولى، 2007؛

3- بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2007؛

4- رقايقية فاطمة الزهراء، **قضايا افتصادية معاصرة**، دار الزهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان الأردن، 2013؛

5- زينب حسين عوض الله، **الإقتصاد الدولي(نظرة عامة على القضايا)**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1998؛

6- عجة الجيلالي، **أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها من تأميم الملك الخاص إلى خوصصة الملك العام**، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005؛

7-فريد النجار، **التصدير المعاصر والتحالفات الإستراتيجية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008؛

8-محمد عبد المنعم عفر، أحمد مصطفى فريد، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، ب ط، الإسكندرية، مصر، 1999؛

9-محمود حامد عبد الرزاق، **تكنولوجيا المعلومات وزيادة الصادرات ودعم التنمية الصناعية**، مكتبة الحرية للنشر و التوزيع.ب ط، القاهرة، مصر، 2006؛

10-موسى مطر، حسام داود، باسم اللوزي، توفيق عبد الرحيم يوسف، طارق شلبي، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2001؛

11-مجدي محمود شهاب، **الإقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعة الجديدة، ب ط، الإسكندرية، مصر، 2006؛

2/-الرسائل والأطروحات الجامعية:

1-إبراهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، 2009/2008؛

2- إكرام حجاب، **ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للإنتقال من الإقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع-دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد نقدي ومالي، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، 2021/2020؛

3-خالد بن جلول، **أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر 1970-2006**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص الاقتصاد الكمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2009/2008؛

4-دندن فتحي حسن، **تطور القطاع الفلاحي في ظل البرامج التنموية 2000-2014**، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2016/2015؛

5-رانيا ميهوبي، إبتسام بلحليب، **إشكالية تنويع الصادرات خارج المحروقات وإجراءات ترقيتها-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2018؛

6- سمير عز الدين، **دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة مقدمة صمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية ، فرع تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 3 إبراهيم سلطان شيبوط، 2018/2017؛

7-سميرة طالبي، **سياسة الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموذجا**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020-2021؛

8-سليمان دحو.**التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات-دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر- دراسة ميدانية لواقع تسويق التمور في عينة من المؤسسات المصدرة للتمور بالجنوب الشرقي**، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015؛

9-صراح بن لحرش، ت**شجيع الصادرات خارج المحروقات-دراسة حالة**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013/2012؛

10-عبد الكريم الأشهب، وليد زيدان، **واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الجزائر والسعودية في الفترة الممتدة 2005-2015**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2018/2017.

11-عطاء الله طيرش، **تعزيز الميزة التنافسية للصادرات خارج المحروقات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.2017/2016؛

12-علي عبابه، **تأهيل القطاع الزراعي الجزائري في ظل إستراتيجيات تنويع الصادرات خارج المحروقات**، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، تخصص تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر، 2019/2018؛

13- عتيق شيخ، **الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر-حالة النفايات-**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2012/2011؛

14-عادل عمراوي، **بدائل تنويع الإقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2016/2015؛

15-عبد الرزاق بن هارون، **إستراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر-القطاع الزراعي-حالة التمور الجزائرية**، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص إقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013/2012؛

16-فاطمة الزهراء بكالة، **تحليل سياسة الإنتاج الزراعي ف الجزائر خلال الفترة 2000/2018، دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2020/2019؛

17-محمد غردي، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2012/2011؛

18-موسى باهي، **التنمية المستدامة والتنويع الإقتصادي في الدول العربية النفطية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد المعرفة والعولمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة برج باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2019/2018؛

19- يمينة حفايضية، **صابرينة برقوق، ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية حالة الجزائر خلال الفترة 2004-2017**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة 08 ماي 1945، 2018/2017؛

03/الدوريات والمجلات:

1-أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح، **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية**، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية و الإقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2018؛

2-الوكالة الكورية للتعاون الدولي، المعجزة الإقتصادية في نهر الهان، ترجمة:سمير زهير الصوص، وثيقة في شكل PDF، 2006.

3-أمجد صباح، **إستراتيجية التنويع الإقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة**، مجلة العلوم الإقتصادية، المجلد 12، العدد 46، 2017؛

4-الهواري تيغرسي، حاج يوسف سارة، **دور الصادرات خارج المحروقات في تنمية الإقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم التجارية، 2017/09/02؛

5-آمال بن ناصر، وداد بورصاص، **أساليب إدارة الموارد النفطية لتخطي مأزق نقمة الموارد في البلدان المصدرة للمحروقات:الإقتصاد النرويجي نموذجا**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول المؤسسات الإقتصادية الجزائرية وإستراتيجية التنويع الإقتصادي في ظل إنهيار أسعار النفط، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يوم 25 أفريل 2017؛

6-حليمة بومعزة، **دراسة تحليلية لواقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات للفترة الممتدة بين (2000-2015) في ظل دعم ومرافقة الدولة**، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والعلوم التجارية.العدد 18، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2017؛

7-زهرة مصطفى، **واقع وآفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة ما بين(2010-2021)**، مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2021؛

8-سليمان دحو، **التسويق الدولي للمنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات خارج المحروقات**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 20، جامعة غرداية، سنة 2014؛

9-سلمى صالحي، **واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة من 2010-2020**، المجلة الدولية للأداء الإقتصادي، المجلد:04، العدد 2021، 01 ؛

10-عبد الحميد قدي، وصف سعيدي، **آليات ضمان الإئتمان وتنمية الصادرات-حالة الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 02، جامعة محمد خيضر بسكرة، جوان 2002؛

11-فرح بن سالم، **واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر**، أوراق البحوث الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة برج بوعريريج، ماي 2021؛

12-فضيلة زواوي، **إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر وإجراءات ترقيتها**، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر؛

13-فاتح حركاتي، **ترقية القطاع الفلاحي كآلية لفك الإرتباط بين النفط والإقتصاد الجزائري**، مجلة دراسات وأبحاث إقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد:07، العدد:02، جامعة باتنة، سنة 2020؛

14-لحسن عقومة، مراد جنيدي، **قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2010-2019**، المجلد 08، العدد 02 (2020)؛

15-وليد بيبي، سمية صلعة، **حتمية ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مجلة المالية والأسواق، المجلد 06، العدد 01؛

16-وسيلة بوفنش، **إقتصاد ما بعد النفط:الغمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنويع الإقتصادي**، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 05، جوان 2017؛

04/التقارير والقوانين:

1-المرسوم التنفيذي رقم 37/91 المؤرخ في 1991/02/13 والمتعلق بشروط التدخل في مجال التجارة الخارجية، الجريدة الرسمية رقم 12، المؤرخة في 1991/03/20؛

2-قانون المستثمرات الفلاحية، الجريد الرسمية رقم:50، قانون رقم:87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني 1408 الموافق ل:1987/12/08؛

3-قانون التوجيه العقاري، الجريدة الرسمية رقم:49، قانون رقم:90-25 المؤرخ في 01 جمادي الأول 1411 الموافق ل:1990/11/18؛

4-القانون رقم:90-36 المؤرخ في 1990/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1991، الجريدة الرسمية، العدد 57؛

4-المادة رقم:135 من القانون رقم:90-36؛

5-المادة رقم:65 من القانون رقم:90-36؛

6-المادة رقم :01 و02 من النظام رقم:90-02، الجريدة الرسمية العدد 45؛

7-المادة رقم:03 من النظام رقم:90-03، الجريدة الرسمية العدد 45؛

8-المادة رقم:04 و11 من النظام رقم:91-03 ، الجريدة الرسمية العدد 30؛

9-المادة رقم:67 من النظام رقم:07-01، الجريدة الرسمية العدد 31؛

10-المادة رقم:11 من الجريدة الرسمية العدد 46؛

11-المادة رقم:04 و07، 06، 05 من القانون رقم:01-18 الصادر في:2001/12/12، والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية العدد 77.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

2-Abdelkader Derbal.L'éxportation et L'éntreprise amgérienne passé.présent.future.cahiers du CREAD n"43.1er trimestre 1998

Htt: //creaddz.com/data/data/doc/index.html? newdate=110322009؛

1-Claude Ménendain.Fiches de macroéconomie Ellipses/2. edition .2003؛

3-Les aides publiques à L'andustrie au grand jour.Lbid؛

4-Chung H.Lee.La transformation économique de la Corée du sud.OCDE.Paris.